مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

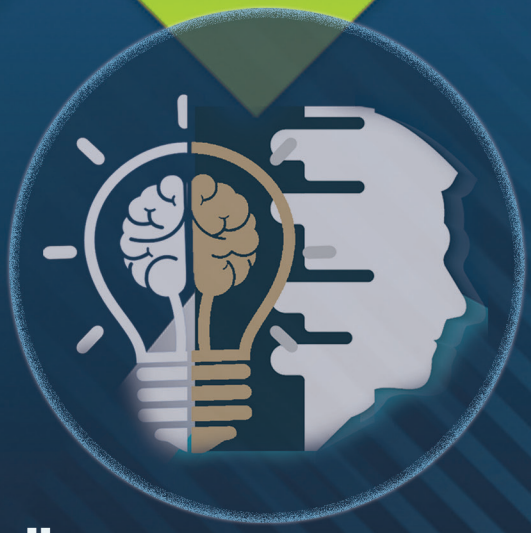

السنة الثامنة، العدد 28
المجلد الثاني، ديسمبر 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري

أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري

أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء

استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

تطور التمييز بين الإفادة والإشارة وأثره في الدرس الدلالي

The Development of the Sense-Reference Distinction and its Impact on Semantic Studies

د. علي بن جازي بن علي الدبيسي الجهني
أستاذ اللغويات المساعد، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
https://orcid.org/0000-0002-4392-5877

Dr.Ali Jazi Aljohani
Assistant Professor of Linguistics, Department of Linguistics, College of Arabic Language and Humanities, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia

(تاريخ الاستلام: 2025/04/28، تاريخ القبول: 2025/08/20، تاريخ النشر: 2025/09/20)

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل مفهومي الإفادة والإشارة، كما طرحهما «فريجه» في سياق نظريته الفلسفية اللغوية، واستجلاء الأسس التي بنى عليها تمييزه الإفادة عن الإشارة، وتقييم مفهوم هذا التمييز لدى «فريجه» في ضوء المراجعات اللاحقة في علمي المنطق والدلالة. واستجلاء المعطيات من خلال نماذج لغوية لأسلوب التكرار. وتحديد أوجه التباين بين نظريتي «الإفادة والإشارة» و«الامتداد والقصد» في نطاق جملة الهوية، وذلك بالاعتماد على منهجية وصفية تحليلية، تستهدف فهم وتقييم النظرية في التمييز بين الإفادة والإشارة، ومقارنتها بمقاربة التمييز بين الامتداد والقصد. وتوصَّل البحث إلى أن الهدف الأساسي من معالجة علاقة التعبير اللغوي بالمعنى لدى «فريجه» هو إنشاء نظرية للمعنى في إطار معرفي موضوعي غير مبنية على علاقات اعتباطية أو ذاتية انطباعية؛ لتصلح أن تكون موضوعًا للمعرفة، وتمثيلا لطريقة استخدام الرموز والتعبيرات اللغوية. وأنّ نظرية «فريجه» لم تَخْلُ من بعض الإشكالات التي دفعت الدراسين إلى البحث في آفاق جديدة لهذه النظرية. وأحد هذه التوجهات الهامة تمثل في ظهور مفهومي القصد والامتداد في حقلي المنطق والدلالة. وأنَّ الانتقال من ثنائية «الإفادة والإشارة» إلى ثنائية «القصد والامتداد» ليس قطيعة تامة مع نظرية «فريجه». وإنما هو تقديم لأداة تحليلية أكثر دقةً وتفصيلا. في مسعًى إلى تقديم إطار تحليلي جديد يتصف بمنظور أعمق للعلاقة بين أشياء العالم ومفاهيمها داخل اللغة.

الكلمات المفتاحية: الإفادة، الإشارة، القصد، الامتداد، التكرار.

Abstract

The research aims to analyze Frege›s notions of Sense and Reference in his philosophy of language. It elucidates the basis of his distinction and evaluates it in the light of later developments in logic and semantics. The research also derives data from the repetition style in language. It identifies divergences between «Sense and Reference» and «Extension and Intension» in identity statements, using a descriptive-analytical method to understand and evaluate the theory and compare it to the Extension/Intension distinction. The research finds that Frege›s core aim was to establish an objective theory of meaning, independent of arbitrary or subjective relations, which is suitable for knowledge and representing the way of language use. And that Frege›s theory faced challenges, leading to the emergence of Intension and Extension in logic and semantics. This shift is not a complete break but offers a more precise analytical tool for a deeper understanding of the relationship between the world and its concepts in language.

Keywords: Sense, Reference, Intension, Extension, Repetition.

للاستشهاد: الجهني، علي بن جازي بن علي الدبيسي. (2025). تطور التمييز بين الإفادة والإشارة وأثره في الدرس الدلالي. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 02 (28)، ص29 – ص49.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: "There is no funding for this research".

المقدمة:

كان «جوتلوب فريجه» عالم رياضيات وفيلسوفا، كرّس عمله العلمي لمجال أُسُس الرياضيات ومنطقها. كما قضى معظم حياته الأكاديمية في جامعة «Jena». وشكّلت طبيعةُ اهتمامه بمجال المنطق والرياضيات والجمع بينهما شخصية فلسفية الطابع لأعماله. وعلى الرغم من التجاهل الذي قُوبلت به أعماله في البداية ضمن الأوساط الأكاديمية الخاصة بجامعة «Jena»، إلاّ أنّ تاريخ العلم يُسجّل لهذا العالم الفذّ كونه من أبرز الشخصيات العلمية في مجالي الفلسفة والرياضيات في القرن العشرين (Dummet,1973, p. xiii).

فهو الذي أنشأ علم المنطق الحديث. انطلاقا من أهمية اللغة ودورها المحوري في الفكر. عبر وظيفتها التواصلية التي تتجلّى مَعْلمًا راسخا لمنزلة اللغة في الحضارة الإنسانية. ويبرز في هذا السياق التركيب والبنية المؤتلفة لمفردات اللغة في المستوى النحوي، مما يفرض على عملية تأويل معنى القضايا ضمن قِيَم الصدق منظورًا لا يقتصر على التعبيرات اللغوية كوحدات معجمية منعزلة عن سياق تراكيبها. بل يشمل كذلك كونها أجزاء تمثل مجموعًا، ووظيفة هذا المجموع إنتاج معنًى تركيبي، يمثل وحدة تواصلية متكاملة، يمكن مقارنتها بوحدات أخرى من نوعها، ضمن عملية تأويل المعنى وتفسير العلاقات بين القضايا.

واللغة لها ارتباطها الوثيق بوظيفة المنطق في تفسير العلاقات البينية وعواقبها بين الجمل والقضايا. ويستلزم هذا تحليل البنية التركيبية لتلك الجمل والقضايا في ذواتها وفيما بينها. عبر منهج يعتمد أدوات تحليل رياضية كالمكمّمات والمتغيرات والروابط ليتمكن من التعامل مع عواقب العلاقات بين الجمل وما تقتضيه (Dummet, 1973, p. xiv)

وكان الهدف الذي سعى إليه «فريجه» في البدء، هو إيجاد منهج منطقي. يعمل على اختزال الرياضيات في المنطق. وفي سبيل ذلك عمل على ربط المفاهيم الحسابية بمصطلحات منطقية، وذلك ضمن نظام منطقي، يستخدم الرموز للتعبير عن الحقائق والعلاقات في مؤلف سماه «Begriffsschrift». ونشره سنة 1879م. وبذلك قدّم هذا العالم نظامًا يعتمد لغة الرموز للتعبير عن العلاقات والعواقب بين الجمل باعتبارها قضايا منطقية. وصياغة حساب المحمولات من الدرجة الأولى. مما أحدث نقلة نوعية في مجال المنطق الصوري.

ولقد أدرك «فريجه» الحاجة الماسة إلى توضيح مفاهيم فلسفية ترتبط باللغة بشكل أساسي. نحو: الحقيقة، والمعنى، والفكر، والمفهوم، والموضوع، والهوية، والدالة، والحجة (Pater, W., & Swiggers, P, 2006, Vol 4, pp. 626–628). وعمل على ذلك من خلال عدة مقالات تم نشرها في التسعينات من القرن التاسع عشر. وتُرجمت إلى اللغة الإنجليزية في كتاب:(Translations from the philosophical writings of Gottlob frege) (G. Peter (&B.Max.1960

كما سعى «فريجه» إلى إنجاز نظرية شاملة للمعنى والمرجع، تتمثّل في التمييز بين جزأي المعنى (الإفادة والإشارة). وفي هذا الصدد تعتبر إسهاما من أهم إسهاماته في فلسفة اللغة. وقد كان لها أثر عميق في الدراسات اللاحقة ضمن مجالي فلسفة اللغة والمنطق.

إشكالية البحث:

إن التمييز بين الإفادة والإشارة نظرية فلسفية لغوية رائدة، قدمها «فريجه» من خلال مقالته «Über Sinn und Bedeutung» في سياق مراجعاته للأفكار التي أودعها كتابه المهم «Begriffsschrift». وعلى الرغم من دقتها وأهميتها النظرية، إلاّ أنها تُواجِه صُعوبات عند تطبيقها عمليًا على اللغة الطبيعية. وتعود هذه الصُّعوبات إلى أن نظرية «فريجه» وُضِعت في سياق منطقي يتداوله قطبا قيمتي الصدق والزيف / الصحة والخطأ. مما يضيق معه أفق تحليل معنى التركيب اللغوي. وينحصر في هذه الثنائية، ثنائية الصدق والزيف.

بينما اللغة الطبيعية عموما واللغة العربية خصوصا تتميز بثرائها وتنوعها، وتتضمن تراكيبها ظواهر دلالية معقدة، قد لا تتناسب تمامًا مع شكلية حصر دلالة التعبير اللغوي بين طريقة تقديمه للمرجع وطريقة تمثيله له فقط. فنظريته تفترض وجود علاقة محددة وفريدة بين التعبيرات اللغوية وما تدل عليه.

وهي علاقة حدية صارمة تنبني على قانون الهوية للقضية التحليلية، وفرعها المباشر القضية التركيبية. على اعتبار هذا القانون المنطقي المحرّك الأساسي للتفكير في وضع التمييز بين الإفادة والإشارة لدلالة التعبير اللغوي. ولكن في حالات تركيبية طبيعية قد لا يكون مجرّد دلالة اللفظ بالوضع على مرجعه _مع طريقة تقديمه أو تمثيله لذلك المرجع _أمرًا كافيًا لتفسير الاختلاف بين القضيتين التحليلية والتركيبية بشكل كافٍ ومُطَمْئِن. فما الذي يجعل جملة اسمية تامة مبتدؤها وخبرها عبارة عن تعبير لغوي واحد مُكرّر، نحو قول أبي النجم:

« أنَا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري»

جملة ذات مغزى للمتلقي؟ وإن اعتُبِرت حشوًا وتحصيل حاصل في السياق المنطقي، وهو أمر يتجاوز مسألة قيم الصدق المنطقية. ونظرية التمييز بين الإفادة والإشارة لا تقدم لنا تفسيراً واضحاً لمثل هذا الأسلوب اللغوي الرَّفِيع، مع أهميته التواصلية والدلالية وما يُعبّر عنه من حقائق. مما يستلزم قصورًا بيّنًا في النظرية ومجال تطبيقها في حقل الدراسات الدلالية. كما أن الاقتصار على ثنائية قيمتي الصدق قد لا تُسْعِف التحليل المنطقي، في مواكبة الدينامية المتأصلة في طبيعة اللغة، وتفاعلها مع الحياة ووقائعها وكيفية حصول حقائقها واستنتاجاتها. فاللغة تعبير عن الحياة بكل أوجهها وحقائقها وتشعباتها المكانية والزمانية. وهو ما

تنبّه له الباحثون في علم المنطق أولا، وفي علم الدلالة اللغوية ثانيا. فنتج عن ذلك ظهور مفاهيم وأدوات تحليلية إضافية كالامتداد والقصد والعوالم الممكنة. لتكون أدوات للمنطقي والدلالي أكثر ملاءمة للطبيعة التركيبية للمعنى في اللغة. وأقدر على تفسير موضوعات من نحو جملة الهوية في بعديها المعرفي والدلالي من منظور يتبنى المستوى النحوي للغة الطبيعية قاعدة انطلاق لتفسير علاقة المعنى باللغة.

أهداف البحث

في ضوء الإشكالية السابقة، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل مفهومي الإفادة والإشارة، كما طرحهما «فريجه» في سياق نظريته الفلسفية اللغوية.
2. استجلاء الأسس المنطقية والفلسفية التي بنى عليها «فريجه» تمييزه الإفادة عن الإشارة.
3. العمل على تقييم النظرية في ضوء المراجعات اللاحقة في علمي المنطق والدلالة اللغوية، واستجلاء المعطيات من خلال نماذج لغوية لأسلوب التكرار.
4. تحديد أوجه التباين بين نظريتي «الإفادة والإشارة» و «القصد والامتداد» في نطاق جملة الهوية وأسلوب التكرار.
5. المساهمة في إثراء الدراسات الدلالية في اللغة العربية من خلال تقديم وصف تحليلي لتطور نظرية «فريجه» في التمييز بين الإفادة والإشارة، وأثره في الدرس الدلالي.

أهمية البحث

1. تتضح أهمية البحث من خلال عدم الاكتفاء بتحليل نظرية «فريجه» في إطار فلسفي معرفي خاص، بل يتجاوز ذلك إلى تقييمها في ضوء التطورات اللاحقة في علمي المنطق والدلالة؛ وذلك لوضع النظرية في سياقها التاريخي والعلمي.
2. يُسْهِمُ البحث في سدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق، عبر تطبيق الإطار النظري على اللغة الطبيعية، وتحديدًا اللغة العربية، وذلك من خلال تحليل ظاهرة لغوية معقدة، وهي أسلوب التكرار.
3. يُسْهِمُ البحث في إثراء الدراسات الدلالية العربية، من خلال تقديم تحليل وصفي وتطبيقي لتطور بعض النظريات في مجال دراسة المعنى، مما يوفر للباحثين إطارًا منهجيًا لفهم وتحليل بعض القضايا الدلالية في اللغة العربية بأساليب وأدوات تحليلية جديدة.
4. يوضّح البحث أن الانتقال من ثنائية «الإفادة والإشارة» إلى ثنائية «القصد والامتداد» ليس قطيعة، بل هو تطور منهجي يوفر أدوات تحليلية أكثر دقة وقدرة على تفسير الظواهر الدلالية التي لم تستطع نظرية «فريجه» وحدها معالجتها، مما يعزز من قيمة الإطار النظري الذي يقدمه البحث.

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث اتباع منهجية وصفية تحليلية تعتمد على ثلاث أدوات:

1. المصادر الأولية: كتابات «فريجه» الأصلية.
2. المصادر الثانوية: الدراسات النقدية والتحليلية لنظرية «فريجه»، وعلم المنطق، ونظرية علم الدلالة اللغوية.
3. النماذج التطبيقية: شواهد شعرية وأمثلة من اللغة العربية.

حدود البحث

1. يركز البحث على تحليل نظرية «فريجه» في تمييز الإفادة عن الإشارة، ومقارنتها بمقاربة التمييز بين القصد والامتداد.
2. الاقتصار على المقارنة بينهما في أسلوب التكرار.
3. لا يتناول البحث جميع جوانب نظرية «فريجه»، ولا جميع جوانب نظرية القصد والامتداد.

أخلاقيات البحث

يلتزم الباحث بأخلاقيات البحث العلمي، وتوثيق المراجع بشكل دقيق. مع احترام آراء الباحثين الآخرين والتزام الأمانة العلمية في نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها.

الدراسات السابقة:

نظرًا للأهمية البالغة التي تحوزها نظرية «فريجه» في التمييز بين الإفادة والإشارة فقد تناولت كثير من الدراسات هذه النظرية بالبحث والنقد والمناقشة، وتنوعت بين الكتب والأوراق البحثية والمقالات. ومنها على سبيل المثال:

1.Frege and the logic of sense and reference, Kevin C. Klement.

في هذا الكتاب يعتمد المؤلف على فهم تاريخي دقيق لأفكار «فريجه»، ويقارنها بنظريات أخرى لفلاسفة آخرين مثل «برتراند راسل»، ويركز على نظرية «فريجه» في الإفادة والإشارة في إطار فلسفي خاص، ويعمل على تحليلها من خلال الرجوع إلى مقالات وكتب «فريجه» الأخرى. ويحاول المؤلف من خلال الكتاب تطوير نظام حسابي منطقي خاص بنظرية «فريجه» في الإفادة والإشارة من خلال اتباعه منهجًا فلسفيًا منطقيًا وصوريًا يستخدم أدوات المنطق الرمزي لإعادة بناء النظرية. ويرى أن محاولة دمج مفاهيم حديثة لتأويل المعنى مع نظرية «فريجه» قد تؤدّي إلى إشكالات وتناقضات منطقية.

2. Frege, p.hilosophy of language,Michael Dummet.

يتناول الكتاب بالتفصيل ثنائية الإفادة والإشارة. ويقدم تفسيرًا معمقًا لكيفية عمل هذه الثنائية في المنطق واللغة. ويضيف المؤلف إلى التحليل أفكارًا أخرى حول موضوعات المفاهيم (concepts) والأشياء (objects) وأسس المنطق والرياضيات. ولا يكتفي المؤلف بشرح هذه الموضوعات، بل ينخرط في حوار نقدي مع أفكار «فريجه». ساعيا إلى تحديد نقاط القوة والضعف في نظرية «فريجه» حول الإفادة والإشارة. ويتجنب المؤلف إلى حد كبير التحليل اللغوي التطبيقي المباشر، ويُبقي تركيزه على المفاهيم النظرية الفلسفية.

3. Frege synthesized ,Leila Haaparanta & Jaakko Hintikka (eds).

هذا الكتاب ليس عملاً لمؤلف واحد، بل هو مجموعة مقالات كتبها عدد من الباحثين بهدف تقديم رؤية شاملة لأفكار «فريجه» من زوايا مختلفة، مع التركيز على مواضيع معينة، كفلسفة اللغة، وفلسفة الرياضيات، ومقارنة أفكار»فريجه» بأفكار فلاسفة آخرين مثل: راسل، وفيتجنشتاين.

4. frege making sense,Michael Beaney.

يُشَكِّل مفهوم الإفادة المحور الأساسي لموضوع الكتاب. مع السعي لدمج جوانب مختلفة من فلسفة «فريجه» في إطار واحد، مع إعطاء الأولوية لمفهوم الإفادة. ولتحقيق ذلك يقوم المؤلف بتفكيك أفكار «فريجه» حول اللغة والمنطق والرياضيات، للتدليل على أن مفهوم الإفادة هو المفتاح لفهم كل هذه الجوانب. مع التركيز بشكل حصري على تأصيل وإعادة بناء نظرية «فريجه» نفسها. والمؤلف يتبع منهجا فلسفيا نظريا بشكل كبير. ولا يهتم بالمقارنة مع نظريات أُخرى، بل يغوص في فلسفة «فريجه» ليقدم تفسيرًا موحدًا لأفكاره.

5. Frege›s theory of sense and reference, Wolfgagng Carl.

يركز هذا الكتاب بشكل كامل على نظرية فريجه حول الإفادة والإشارة ويعتبرها حجر الزاوية في فلسفته بأكملها. ويجادل مؤلفه بأن مشروع «فريجه» الفلسفي لم يكن يهدف في الأساس إلى تأسيس نظرية لغوية، بل كان مشروعًا معرفيًا (epistemological). ويتتبع الكتاب تطور نظرية «فريجه» في الإفادة والإشارة في سياق كتاباته.

التعليق على الدراسات السابقة:

الدراستان الأولى والثانية تركزان على الجانب الفلسفي والمنطقي لنظرية «فريجه» نفسها، مع التشكيك في إمكانية دمجها مع مفاهيم لاحقة.

والدراسة الثالثة تعتمد منهجا تجميعيا ومتعدد الأوجه. بناء على مجموعة مقالات لعدد من الباحثين، وكلٌّ منها يُحلِّل جانبًا معينًا من أعمال «فريجه»، ضمن أُطُر منطقية، وفلسفية، وتاريخية، تهدف من خلالها الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة لأفكار «فريجه»، لكنها تفتقر إلى مسار سردي مُوَحَّد.

والدراستان الرابعة والخامسة تركزان على إعادة تفسير نظرية «فريجه» وتأويل أهدافه الفلسفية والمعرفية، بعيدًا عن التطبيق اللغوي العملي.

وأما هذا البحث فإنه يسعى إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي جديد يربط بين نظريتي «الإفادة والإشارة» و»القصد والامتداد» ضمن مجال الدلالة اللغوية، مع السعي لإثبات أن نظرية «القصد والامتداد» هي تطور منطقي وفعّال لنظرية «فريجه»، وأنها توفر أدوات تحليلية أفضل لمعالجة الظواهر اللغوية الخالصة كأسلوب التكرار.

كما يركز البحث على الجانب اللغوي الدلالي من نظرية «فريجه»، وكيفية تطورها إلى نظرية القصد والامتداد، معتبرًا هذا الانتقال بمثابة توسع طبيعي للإطار الأصلي لنظرية «فريجه» يقتضيه عنصر الدلالة اللغوية الذي تتضمنه نظرية «فريجه»، وبهذا يدرس البحث العلاقة بين الإطارين وتطبيقهما.

ويعتمد البحث على منهج وصفي وتحليلي. ينتقل من النظرية إلى التطبيق اللغوي، من خلال أمثلة وشواهد لغوية لأسلوب التكرار، بهدف إظهار فعالية الإطار النظري للبحث في تحليل الظواهر اللغوية بشكل أكثر دقة.

وفي هذا البحث تبرز العلاقة بين نظريتي «الإفادة والإشارة» و»القصد والامتداد» باعتبارهما محورا أساسيا للإطار النظري، على عكس معظم هذه الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بين نظرية «فريجه» ونظريات لاحقة بشكل عرضي أو كجزء من سياق أكبر. كما أن بعض هذه الدراسات السابقة ترى أن الربط بين نظرية «فريجه» ونظريات لاحقة قد لا يكون ممكنًا، أو قد لا يكون خاليًا من الإشكاليات الفلسفية والمنطقية.

مصطلحات البحث:

1. اللغة الطبيعية: هي اللغة الإنسانية التي يتحدث بها مجتمع معين كاللغة العربية، والإنجليزية، وغيرها من اللغات التي يتواصل بها الناس فيما بينهم. وتختلف عن اللغات المُصْطَنَعة لمجالات علمية مُتخصِّصة كاللغة الصورية للمنطق، ولغات البرمجة الحاسوبية. حيث تُحَوَّل اللغة الإنسانية إلى تمثيلات ونماذج منطقية صورية لتتمكَّن برامج الحاسوب من فهمها ومعالجتها (Brown & Miller,2013, p.303)

2. القيمة المعرفية: هي مجموعة من المعايير التي تُطَبَّق بهدف تقييم مدى دقة وقوة أسس الفهم الذي تقدمه قضية أو نظرية علمية معينة عن أيٍّ من الظواهر محل النظر والدراسة. وهذا التقييم يتم بناءً على البيانات والأدلة التجريبية المتاحة التي تم جمعها من دراسة هذه الظواهر (Huge,2017, p. 16)

3.التشكك الدلالي: هو موقف فلسفي يرى أنه من المستحيل

أو من الصعب جدًا معرفة المعنى الحقيقي والدقيق للكلمات أو التعبيرات. ويرى أصحاب هذا الموقف أن المعنى ليس شيئًا يمكن تحديده بشكل موضوعي أو قاطع. وأن السلوك اللغوي يمكن أن يتوافق مع العديد من التفسيرات المختلفة، مما يجعل من المستحيل اختيار تفسير مُعَيَّن منها (Horwich.2006, pp. 43-57)

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تسير خطته وفق ما يلي:

مقدمة: وتتضمن: إشكالية البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وحدوده، وأخلاقياته، وخطته، والدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الإفادة (sense):

المطلب الأول: تعريف الإفادة في نظرية «فريجه».

المطلب الثاني: تحليل نقدي لمفهوم الإفادة وارتباطه بالفكر واللغة.

المبحث الثاني: مفهوم الإشارة (reference):

المطلب الأول: تعريف الإشارة في نظرية «فريجه».

المطلب الثاني: تحليل نقدي لمفهوم الإشارة وارتباطها بالواقع والوجود.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإفادة والإشارة:

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الإفادة والإشارة وأهميتها في تحديد الدلالة.

المطلب الثاني: توضيح دور العلاقة بين الإفادة والإشارة في حل إشكالية الهوية والقيمة المعرفية.

الفصل الثاني: تحديات التمييز بين الإفادة والإشارة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من «الإفادة والإشارة» إلى « القصد والامتداد».

المبحث الثاني: الموقف لدى علم الدلالة اللغوية.

الخاتمة: وتتضمن ملخصا لأهم النتائج.

المراجع: وتتضمن قائمة بمراجع البحث.

وفي الختام، أسأل الله تعالى التوفيق والمعونة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول: الإطار النظري.

المبحث الأول: مفهوم الإفادة (sense).

المطلب الأول: تعريف الإفادة في نظرية «فريجه».

الإفادة = sense مصطلح يعود الفضل في تقديمه للدرس الدلالي إلى الفيلسوف الألماني «جوتلوب فريجه « في مقالته الشهيرة « Über Sinn und Bedeutung». والمراد به ذلك الجزء من المعنى الذي بواسطته يؤدي التعبير اللغوي وظيفة تمثيل المرجع في سياقه التركيبي بوضع معين.

ومفهوم «الإفادة» بمعناه الدلالي الأشمل مرتبط بمتن اللغة. حيث تنبعث وظيفة هذا الجزء الأساسي من المعنى من خلال معجم اللغة وطبيعة العلاقة المعنوية بين تعبير معين وبقية تعبيرات اللغة. من خلال منظور بنيوي لمعجم اللغة. فيُنظَر إلى «الإفادة» على أنها المعنى الناتج عن العلاقة التي تربط بين التعبيرات اللغوية البسيطة والمركبة بصورة مستقلة عن علاقتها بالمرجع (Lyons,1977, p. 206).

وهذا المنظور كان عاملا رئيسيا في تطور مناهج تحليل المعنى وتأويله ضمن الدرس الدلالي. فمن هنا انطلق مفهوم «علاقات المعنى = sense relations » الذي يدرس العلاقات المعجمية كالترادف والتضاد والمشترك اللفظي والاقتضاء. وكذلك عملت مدارس لسانية على تطوير منهج تحليل المعنى عبر الدمج بين مبدأي التقابل والبنية لتحليل السمات الدلالية التي يتألَّف منها المعنى التصوري للوحدة المعجمية. وهو نوع المعنى الذي تنعكس من خلاله الإفادة كطبيعة علاقاتية للوحدة المعجمية، تُمَكِّن من تفسير حالات تعدد التعبيرات المشيرة إلى مرجع موحَّد كما في ظاهرة الترادف، ومسألة الترادف بالذات شكّلت الباعث الأساسي لدى « فريجه » إلى تقسيم المعنى إلى جزأين «إفادة وإشارة ».

ومن جانب آخر شكّلت الخاصية التركيبية للإفادة انعكاسا للخاصية التركيبية لمعنى الجملة عبر مفهوم «التأليفية = compositionality» وهي الخاصية التي تتميز بها اللغة الطبيعية بين الأنظمة العلاماتية لتجعلها نظاما تواصليا متكاملا لنقل المعلومات الوصفية والاجتماعية والتعبيرية (Lyons,1977, p.50).

والإفادة باعتبارها الجانب العلاقاتي للمعنى، الذي تتضح من خلاله السمات الدلالية المميزة لتعبير لغوي معين عن بقية التعبيرات التي تتشارك معه في ذات المرجع، تحمل في جوهرها تلك الخاصية التأليفية، فالوظيفة الدلالية لذلك التعبير اللغوي تنطلق من مضمون قابل لتحويله إلى مكونات توصف بالسلب والإيجاب. وتعمل من خلالها مقاربات دلالية معجمية على دراسة معنى الوحدة المعجمية باعتباره بنية تركيبية لوحدات معنوية أولية أصغر غير قابلة للتغيُّر (Cruse,2000, p. 98). وهي الأوليات المعجمية التي تعمل على تفسير قيام الوحدة المعجمية ضمن متن لغتها مقام شيء من موجودات العالم. وبالعودة إلى وظائف اللغة الوصفية والاجتماعية والتعبيرية نلحظ انعكاسها على الإفادة في تنوع التعبيرات اللغوية الناقلة لها من التعبيرات البسيطة وهي المفردات إلى التعبيرات المركبة التي تشمل المركبات الوصفية الإضافية والمتعاطفات وصولا إلى الجمل الخبرية.

ومفهوم الإفادة مرتبط بمفهوم الإشارة في نظرية «فريجه». ويمكن تعريفه لدى هذه النظرية باعتبارين اثنين. أولهما: أنّ الإفادة طريقة لتقديم المرجع. فما يفيده التعبير اللغوي هو طريقة تقديم المرجع. والتعبير اللغوي هنا هو المنظور الذي من خلاله

يمكن رؤية المرجع على أنه كيان وجودي له حدود وأبعاد. ويعني هذا أنّ الإفادة طريقة للتفكير في الكيان المُرْجَع إليه. مما يعكس تأثيرًا قويًا لفلسفة «كانط». التي ترى أننا لا ندرك الأشياء أو نفكر فيها بشكل مباشر، بل من خلال إدراكها بطريقة معينة. وثانيهما: أنّ الإفادة قاعدةٌ لتحديد المرجع. فإفادة التعبير تحدد مرجعه. فهي الدليل الذي نجد به شيئًا. أو الطريق الذي يسلكه التصور إلى الكيان المُرْجَع إليه عوضا عن أن يأتي هو إلينا. وبهذا يمكن أن نُشبّه المعاني التي تؤدي إلى المرجع نفسه بطرق مختلفة إلى المرجع (Kemp ,2013, pp. 20- 21)

ويمكن الجمع بين هذين الاعتبارين من خلال القول: إنّ إحدى طرق تقديم الكيان المُرْجَع إليه للمُتلقّي هي أن يكون نتيجة مفهوم، أو تصوّر معيَّن. وبالتالي يقدم معنى التعبير اللغوي المرجعَ من خلال الإفادة على أنه ما يتعيَّن بواسطة قاعدة تحديد المرجع تلك. لأن ما تفيده الكلمة أو التعبير اللغوي هو عبارة عن إدراك وتصور لما يلزم استيعابه لتقرير قيم الصدق للجملة المتضمنة لذلك التعبير. وهذا يعني أن الإفادة جزء المعنى الذي يعمل على تحديد المرجع. فأي سمة من سمات معنى التعبير التي لا تؤثر في إشارته إلى مرجعه لا تنتمي إلى جزء إفادته. وكل كلمتين تتماثلان في الإشارة تختلفان في جزء الإفادة (Dummet.1973 , p. 91).

المطلب الثاني: تحليل نقدي لمفهوم الإفادة وارتباطه بالفكر واللغة.

التعبيرات اللغوية تحمل في طياتها المعنى، وطبيعة هذا المعنى تظل غامضة ومثيرة للجدل والنقاش. حيث يرى بعض الباحثين في مجال فلسفة اللغة أن التعبيرات اللغوية لا تحمل معانٍ حقيقية، وأن المعاني ليست حقائق موضوعية ثابتة. فهناك « كواين» الذي ينكر وجود حقائق حول معاني التعبيرات اللغوية الأجنبية التي تترجم إلى لغة محلية. مستندًا إلى نظرية التشكك الدلالي «semantic skepticism» التي ترى أن السلوك اللغوي يمكن أن يتوافق مع تفسيرات متعددة. مما يجعل تحديد المعنى الدقيق أمرًا صعبًا. ولكن صعوبة تحديد المعنى لا تؤدي بالضرورة إلى نفي وجوده. فالمعنى يشمل جوانب أخرى غير السلوك اللغوي الظاهر، مثل العلاقات السببية بين المفردات والتراكيب والاستدلالات العقلية (Horwich.2006, pp. 43- 57)

ومن هنا تبرز أهمية الفكر بأبعاده الحسيَّة والمُجرَّدة، وارتباطه الوثيق بمعاني اللغة، ووظيفتها في التواصل ونقل المشاعر والمواقف والأفكار. وفي سياق الارتباط العضوي بين محتوى الأفكار ومعاني التعبيرات اللغوية تبرز أهمية الاختلافات الدقيقة في المعنى بين التعبيرات المشتركة في المرجع التي تُعَد حدودًا متماثلة في الإشارة. مثل الفرق بين التعبيرين اللغويين «نجمة الصبح» و«نجمة المساء». فهل المعنى هو المرجع أم شيء آخر مقترن بالمرجع؟

وعلى الرغم من أن نظرية التشكك الدلالي «semantic skepticism» ترى عدم وجود مثل هذه الاختلافات المعنوية الدقيقة. وبالتالي لا تُقرّ باختلاف المعنى بين التعبيرات اللغوية المشتركة في الدلالة على مرجع موحّد وإن اختلفت صيغها نحو: «نجمة الصبح» و«نجمة المساء «في الدلالة على «كوكب الزهرة» (Horwich.2006, pp.43- 57). فإن النظر في هذه المناقشات يأتي في سياق البحث في المعرفة. فقد قسم «كانط» المعرفة إلى نوعين: المعرفة القبلية (a priori) والمعرفة البعدية (a posteriori). وميّز بين الأحكام التحليلية (analytic) والتركيبية (synthetic). والجمل التي تمثل معرفة بعدية هي الأبسط في النوعين. فهي تشمل كل المعرفة التّجريبيّة القائمة على معطيات الحواس الخمس التقليدية. والمعرفة القبلية هي المعرفة التي يكون تبريرها النهائي مستقلاً عن التجربة. وحسب «كانط» فإن القضية التحليلية هي قضية صادقة بحكم معناها التركيبي. وهو المعنى الناتج عن مجموع معاني مفرداتها مع قواعد التركيب في لغتها. فالجملة أو القضية: «جميع العزاب غير متزوجين» قضية تحليلية. وعلة ذلك هو دلالة كلمة «أعزب» على غير المتزوج. وجميع الحقائق التحليلية هي معرفة قبلية لدى «كانط» ومعه في ذلك معظم التقليد التحليلي في علم الفلسفة. لأن ما تعبر عنه القضية التحليلية هو معرفة صادقة بحكم معناها التركيبي، ولا تحتاج للتجربة لإثبات ذلك (Lavers,2006,vol 1, pp.13) ومن هنا يبرز التفريق بين أنواع المعرفة والأحكام منطلقا للأفكار المبدئية التي تبناها «فريجه» في ضرورة التفريق بين عنصرين أساسيين لدلالات التعبيرات اللغوية؛ هما: الإفادة والإشارة.

المبحث الثاني: مفهوم الإشارة (reference).

المطلب الأول: تعريف الإشارة في نظرية «فريجه».

تمثل الإشارة جزء المعنى المتصل بالدلالة الخارجية للغة. فهي نتاج إدراكي لطبيعة العالم وموجوداته من قِبَل الإنسان. ويقوم بترجمته عبر نظام علاماتي متواضع عليه بين أفراد بيئة اجتماعية معينة، ليكون ناقلا معتادًا للأفكار والأغراض في مقام التواصل بين أفراد تلك البيئة. ويتسم هذا النظام العلاماتي بارتكازه على مفهوم الأصوات المنتظمة وفق قواعد متواضع عليها لبناء وحدات صغرى. تُبْنى منها سلاسل وحدات كبرى تخضع بدورها لقواعد نظمية تحكم طريقة تركيبها من تلك الوحدات الصغرى. لتؤلِّف المعنى التركيبي للجملة التامة. وتُعْتبَرُ الجملة أصغر وحدة تواصلية، فما دونها شيء من العناصر اللغوية يتعلّق بمفهوم التواصل من المنظور المنطقي. فلا تدل الكلمة إلا في سياق جملة (Potter,2010, p.10).

وهذا الموقف تعبير عن الأسبقية التأويلية التي يحوزها التركيب النحوي على مفردات متن اللغة. من منظور معيَّن تصوغه عناصر منطقية ورياضية. فيتغلَّب الجانب التركيبي للتأويل على الجانب المعجمي في نطاق معيَّن. ولكن هذا لا يعني بالضرورة عدم الرجوع إلى الجانب المعجمي؛ لأن دراسة الجانب التركيبي للتأويل، تبرز ضرورة تحليل العناصر المكونة للتركيب. وتفسير دورها في المعنى التركيبي. وهذه العناصر تشمل أنواع الكَلِم الثلاثة. ولكل منها معنى ووظيفة دلالية يؤديها في نظم التركيب النحوي التام.

وتأويل هذا المعنى وتفسير الوظيفة الدلالية لهذه الأنواع يتطلَّب البدء بالأساسيات فيما يخص ارتباطها بالأشياء خارج اللغة.

ويرى «فريجه» أن المرجع في حد ذاته أمر خارج عن المعنى. فمعنى اللفظ أو العلامة مكوّن في الأساس من أمرين: الإشارة والإفادة. فالعلامة اللغوية تحوز إمكانية الإشارة إلى المرجع في الخارج. وهو الموضوع الذي تحدده بطريق وظيفتها الدلالية. كما تفيد معنًى متصلا بذلك الموضوع يتغيّر بتغير تلك العلامة مع محافظته على شروط صدق القضية التي يمثل التعبير اللغوي المُعيَّن جزءًا من معناها التركيبي. فالإفادة مرتبطة بصورة مباشرة مع العلامة اللغوية. وأما الإشارة فهي مرتبطة بطبيعة دلالة العلامة اللغوية على المرجع. فلا يوجد حيّز في معنى العلامة للموضوع أو المرجع نفسه، وإنما لمفهومه وتصوره لدى الإشارة (Dummet,1973, p .91)

المطلب الثاني: تحليل نقدي لمفهوم الإشارة وارتباطها بالواقع والوجود.

إن «الإشارة» مصطلح علمي متعلق بقضية الإرجاع « referring ». وهي قضية فلسفية بالدرجة الأولى مرتبطة بمسائل يبحثها العلم في سياق نظرية المعرفة؛ ومنها: ما طريقة تحديد الشروط الضرورية والمناسبة في استعمال التعبيرات اللغوية لتعيين مرجعٍ معيَّن؟ وكيف لأنساق العلامات أن تشير إلى ما تُشير إليه؟ وما عامل الثبات لعلاقة الكلمة بالمرجع حتى نراها من المسلمات في سياق الخطاب التواصلي؟

إنّ دراسة اللغة والفكر في علم الفلسفة مرتبطة بقضايا أساسية ذات امتداد لغوي نحو: المعنى، والصدق، والتمثيل اللغوي للأفكار (Sullivan,A,2010, pp. 637–644).

وقد تبنى علم الدلالة التشخيص الفلسفي للإشارة بأنها العلاقة بين التعبير اللغوي ومرجعه. وبرزت بدايات هذا التبني للمفهوم الفلسفي عبر المثلث الدلالي الذي قدمه للمرة الأولى «أوجدن وريتشاردز» في كتابهما « The meaning of meaning » وهو مخطط هندسي يوضح العلاقة بين ثلاثة عناصر: العلامة اللغوية، والفكرة، والمرجع. وهو انعكاس لأفكار فلسفية أقدم تفترض عدم وجود علاقة مباشرة بين العلامة اللغوية والمرجع، أو بين الكلمة والشأن الذي تشير إليه في الواقع. وإنما هي علاقة تعمل من خلال واسطة الفكرة (Bussmann,1998, p.1053)

المبحث الثالث: العلاقة بين الإفادة والإشارة.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الإفادة والإشارة وأهميتها في تحديد الدلالة.

لقد كانت معالجة «فريجه» الأولية لعلاقة اللفظ والمعنى نابعة من منطلق رياضي. يقصر علاقتهما بطريق الإشارة إلى المرجع.

في مقاربة تتناسب مع التصور الرياضي للأعداد. ثم تبين لاحقا أن صوت منطق اللغة الطبيعية كان الأعلى في هذا الجانب.

و«المعنى» حدٌّ لمفهوم واسع. ولذلك يُعبّر عنه أحيانا في الأدبيات الدلالية بمصطلح «notion of meaning» نظرًا للعقبات الكثيرة التي تقف في طريق وضع ملامح ثابتة ومستقرة له. واستعصائه على الحصر أو القصر على سمات معينة. ولقد أدرك « فريجه» ذلك. كما أدرك أثره المهم على مشروعه في إنشاء لغة رمزية للمنطق الصوري. خالية مما رآه سلبيًّا في اللغة الطبيعية. تبيَّن له فيما بعد أنّ عليه مواجهتها والتعامل معها باعتبارها مُسَلَّمات، وأمر واقع لا فكاك منه، في كل ما من شأنه أن يتقاطع مع اللغة الطبيعية.

لقد تمثلت المشكلة الأولى في كيفية الانتقال المنطقي من القضية القبلية (أ = أ) إلى القضية البعدية (أ= ب) مع اعتبار صدق الثانية. ومع العلم أن الجملة (أ = أ) صادقة، والجملة (أ = ب) صادقة أيضا من خلال قيمتهما المعرفية. والقيمة المعرفية تؤدي دورًا أساسيا في منطق اللغة. مما يفسِّر تكرر ورود مصطلح «القيمة المعرفية « في مقالة «فريجه»: «Über Sinn und Bedeutung» . فالقيمة المعرفية مصطلح استعمله «فريجه « في المقالة مرارًا. ليعبّر عن مفهوم وتصور لدور التعبير اللغوي في قضية المعنى. وهو دور غير قابل للحصر في نقاط معينة.

والمقالة ذات معالجة دلالية خالصة للتمييز بين التعبير اللغوي والجزأين اللذين يكونان معناه؛ وهما: إفادة التعبير وإشارته. ولا يستعمل «فريجه» في هذه المقالة مصطلح الاسم العلم «Proper name» ليشمل الأعلام بمفهومها المفرد، نحو: خالد وعلي فقط. بل يضيف إليها المركب الإضافي نحو: نجمة الصبح، ونجمة المساء. وهو أمر مثير للاهتمام لكونه غير شائع في أسرة اللغات الجرمانية. حيث يُنظر إلى الأعلام نحو: أبو خالد، وتأبط شرا، وشاب قرناها عند ترجمتها على أنها ليست أعلام بل تعبيرات وصفية مُحَدِّدَة «definite descriptions» في حين أنها في لغتنا العربية أعلام. وهو أمر يُحسَب لتصور «فريجه» العميق لدلالة التعيين ووظيفتها اللغوية. وهي مسألة قد تظهر بوضوح في بعض اللغات الإنسانية. وقد تحتاج إلى مزيد من التحليل والإيضاح في لغات أخرى إلا أنها بشكل عام موجودة. وهي: إشارة التعبير اللغوي سواء كان لفظة مفردة، أو تركيبا إضافيا، أو تركيبا إسناديًّا إلى مرجع واحد متفرد عن غيره بحيث يعينه تعيينا مطلقا بغير قيد.

تقدّم أن القيمة المعرفية مصطلح أورده «فريجه « في المقالة مرارًا ليعبّر عن مفهوم وتصور لدور التعبير اللغوي في قضية المعنى. ويأتي هذا المصطلح في الأسطر الأولى للمقالة في سياق إيضاح «فريجه « لسبب جعله التساوي علاقة بين الأسماء كما طرح في كتابه السابق «Begriffsschrift» وهو في الحقيقة يهاجم نظرته الأولى ليؤسس لنظرة جديدة كما يتبين في ثنايا المقالة.

إن علاقة التعبير « أ « بالتعبير « ب « مثلت أولى الخطوات التي تجلّت من خلالها علاقة ميدان المنطق والفلسفة بالنظرية الدلالية والمجال الأوسع لعلم اللغة. ولقد كانت « جملة الهوية « عاملا أساسيا في خوض « فريجه « غمار البحث في المعنى

والدلالة. وهو البحث الذي مر بعدة محطات رئيسية كان من أبرزها كتاب «Begriffsschrift» الذي حمل تصورًا أوليا عن العلاقة بين اللفظ والمعنى من منظور رياضي منطقي. وكانت له تداعيات لاحقة استلزمت تداركها من خلال المحطة الرئيسية الثانية وهي مقالة « Über Sinn und Bedeutung» التي كان لها صدًى واضح في الدراسات المنطقية والدلالية.

ولقد جاءت النظرة الأولى لعلاقة التساوي معالجة لإشكالية كون الاسمين « أ » و « ب » نائبين عن مرجعهما الموحد الذي يشيران إليه. وبناء عليه لا بد من إيجاد حل منطقي للانتقال من القضية القبلية « أ = أ » إلى القضية البعدية « أ = ب » مع المحافظة على صفة الأخيرة التركيبية المبنية على وجود معرفة وخبرة مبنية على تجربة الواقع الذي تعبّر عنه اللغة من خلال القضية « أ = ب ». ويأتي هذا في سياق معالجة أشمل لمبدأ قانون الهوية المنطقية. وكانت المعالجة الأولى تأتي عبر مفهوم يُعبَّر عنه بمصطلح « وضع التحديد = mode of designation » الذي قدمه «فريجه » سابقا في كتابه «Begriffsschrift» جاعلا الاختلاف بين « أ » و « ب » نابعا من اختصاص كل منهما بحالة دلالية يتميز بها عن نظيره، ومن خلالها يتعين المرجع ذاته بطريقة خاصة ضمن إطار القيمة المعرفية.

المطلب الثاني: توضيح دور العلاقة بين الإفادة والإشارة في حل إشكالية الهوية والقيمة المعرفية.

لقد انصبّ اهتمام «فريجه» في مقالته «Über Sinn und Bedeutung» على العلاقة بين الجملة والقضية التي تعبّر عنها. وفي سياق المقالة يلمس القارئ سعي «فريجه» إلى الإجابة عن أسئلة مُلِحَّة تفرعت عن التفكير بهذه المسألة. ومنها: ما العلاقة بين الجملة والقضية التي تعبّر عنها؟ ومتى تكون قضيتان متباينتان في التركيب متماثلتين في المعنى؟ (MicGinn,2015, p.2).

وتدليلا على الانشغال بهذه التساؤلات تأتي افتتاحية المقالة من أول كلمة بمصطلح «التساوي= Equality » في استدعاء واضح لكتابه السابق «Begriffsschrift» ليؤكد بذلك على أن المقالة هي محطة في سلسلة محطات من مشروعه لوضع لغة رمزية للمنطق تحاكي اللغة الطبيعية، وتمثلها في مجال المنطق والرياضيات.

لقد كانت معالجة «فريجه» الأولى لهذا المفهوم في القسم الثامن من «Begriffsschrift» تحت عنوان «التساوي في المحتوى = Equality of content». وجاءت في سياق معالجته للروابط والعلاقات المنطقية بين القضايا كالشرط والنفي. مؤكدا في سياق ذلك على أن علاقة التساوي تعطي للأسماء في الجمل قيمة معرفية لا تتوفر لها في العلاقات المنطقية الأخرى. فبمجرد الجمع بين تعبيرين لغويين بالعلامة (=) يقوم كل منهما ممثلا لذاته «propria persona» في التعبير عن محتوًى موحَّد (Frege,1960, p. 10). ويُبيّن «فريجه» أن علاقة التساوي بين التعبيرين تأخذ بعدًا معرفيا مرتبطًا بفكرة المحتوى المُعبَّر عنه. ويورد قول المعترض بأن لا حاجة لرمزين لغويين متماثلين في المرجع بما أن التساوي بين التعبيرين شأن متعلق باللفظ في ذاته. لذا فالأولى قصر الوظيفة الدلالية للتعبير على ما يشير إليه. والاكتفاء بأحدهما. وهو اعتراض لا يقبله بما أن المرجع المُوحَّد يتحدّد بطريقتين مختلفتين فلا بد أن ينعكس هذا الاختلاف على القيمة المعرفية (Frege,1960, p. 11)

ويلاحظ القارئ للقسم الثامن من «Begriffsschrift» أن «فريجه» في المعالجة الأولى لمسألة التعبيرات مشتركة الإشارة استخدم مصطلح التحديد. وجعل أحد التعبيرين، وليكن « أ » ثابتا على نقطة تلاقي خطين أحدهما رأسي والآخر أفقي. وجعل الآخر، وليكن « ب » وهو اسم النقطة المقابلة من الخط الأفقي متحركا بتحرك طرف الخط الأفقي على محيط دائرة حتى يتطابق الخطان ليُكوِّنا خطا رأسيا واحدا نقطته الأولى «أ» ونقطته الثانية «ب» كما في الشكل التالي:

شكل 1

شكل هندسي للمحاولة الأولى لتفسير علاقة التعبيرين اللغويين. (Frege,1960, p. 11)

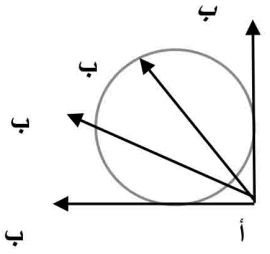

ولكن هذا الشكل مع التأويل الذي يعطيه يواجه مشكلة في ضوء القيمة المعرفية. فما هو المبرر لجعل ب نقطة غير ثابتة إذا كان متساويا مع أ في الإشارة والمرجع؟ لم لا يكون كلاهما مُعَبَّرًا عَنهُ بشكل هندسي يضمن صفة الثبات لكليهما بناء على ثبات إشارتهما للمرجع الموحّد؟

إن تصور أحد التعبيرين ثابتا والآخر غير ثابت يجعلهما غير متساويين في قيمتهما الدلالية على المرجع، وهو ما يؤثر على قيمتهما المعرفية. مما يعني عدم كفاية هذه المعالجة. فإذا كان«ب» غير ثابت فهذا يعني أنه غير ضروري. وهذا يضعف حجة «فريجه» أمام من اعترض عليه بأن لا حاجة لرمزين لغويين متماثلين في المرجع بما أن التساوي بين التعبيرين شأن متعلق باللفظ في ذاته، فتقتصر الوظيفة الدلالية للتعبير على ما يشير إليه في المعرفة القبلية فالاكتفاء به والاقتصار عليه أولى.

لقد تنبّه «فريجه» إلى أن العلاقة بين التعبيرين وفق هذه المعالجة لا يمكن أن تكون موضوعية. بل تكون علاقة تعسفية «arbitrary» لأنها مبنية على طريقة استخدامنا للرموز والتعبيرات اللغوية. ويرى أن جملة القضية بهذا الاعتبار لن تكون ذات تعبير عن معرفة حقيقية موضوعية غير مبنية على علاقات تعسفية اعتباطية أو ذاتية انطباعية. لتصلح أن تكون موضوعًا للمعرفة. وإنما تكون تمثيلا لطريقة استخدامنا للرموز والتعبيرات لا أكثر. مما يبيّن اهتمام منهج «فريجه» بمسألة التمييز بين ما هو موضوعي وذاتي في شأن المعرفة (Makin,2000, p. 97)

وجاءت مقالة «Über Sinn und Bedeutung» لتعبّر عن الإشكالات السابقة. وتناقش قضية جزئي المعنى الإفادة والإشارة من خلال مسألة جملة الهوية «identity statement» في ضوء نظرية المعرفة (Thiel,1968, p. 85)

وإجراء «فريجه» في المقالة يمكن عرضه كالتالي: إذا كان من الممكن فهم الهوية على أنها علاقة بين الشيء وذاته. فإن حكما صادقا من الصيغة « أ = ب » سيكون معبرًا عن نفس القيمة المعرفية التي تعبّر عنها الصيغة « أ = أ ». لكونهما يعبران عن حكم التساوي ذاته. في تناقض واضح مع حقيقة أن الحكم من الصيغة « أ = ب » لا يمكن إنشاؤه باعتباره معرفة قبلية كما هو الحال مع الحكم التحليلي» أ = أ ». وهو ما يفسر افتراض فريجه في «Begriffsschrift» أن حكم التساوي بين التعبيرين أو الرمزين اللغويين علاقة أو ارتباط بين أسماء الأشياء أو علاماتها لا مضامينها. فإذا كانت الجملة الخبرية: (الاسم «أ» يساوي الاسم «ب ») أو «أ=ب» متعلقة بالعلامتين «أ» و «ب » فقط. فإنها لن تتعلق بالشيء نفسه المشار إليه بالعلامتين معا. وإنما تتعلق بوضع العلاقة الدلالية في ذاتها بين العلامتين. أي: العلاقة الشكلية بين المُسْنَدِ إليه (الاسم «أ») والمُسْنَد الجملة الخبرية (يساوي الاسم «ب ») من منظور قواعد النظم النحوي فقط. وبناء على ذلك فالعلامتان باقيتان مشيرتين إلى المرجع اعتباطا. بشكل وضعي يمكن أن يتغير باستبدال العلامة بغيرها دون أن يكون هناك ارتباط واضح بفكرة حول طبيعة العلاقة بين العلامتين. وبهذا فإنّ «أ» و «ب » تدلان على الشيء ذاته بسبب أمر اعتباطي لا تأصيل له في الفكر.

إذن، حقيقة الاختلاف بين العلامتين «أ» و «ب » لا ترجع إلى اختلاف في الشكل أو صورة التعبير اللغوي. بل الأمر أعمق من ذلك. ويرتبط بالقيمة المعرفية لكلا التعبيرين (Frege,1960, p. 56). و« فريجه» الآن لديه مهمة تحليل حكم الهوية بطريقة أكثر إرضاءً مما كان في «Begriffsschrift». ولذا جادل بأننا إذا افترضنا أن صيغة الحكم بالتساوي «أ=ب » صحيحة، فإن الصيغة القبلية «أ=أ»،

والبعدية «أ=ب» لهما قيمتان معرفيتان مختلفتان في حال ما إذا اختلفت «أ» عن «ب » في طريقة التحديد. بالإضافة إلى ما سبق من الاختلاف في الشكل. لأن اختلاف أشكال العلامات يتوافق مع اختلاف في طريقة تحديد مرجعها. فإذا كان كل من أ، ب، ج تُسمِّي أضلاع شكل هندسي مثلث. فإن جملة هندسية تخبرنا أن تقاطع أ مع ب متطابق مع تقاطع ب مع ج. فتكون الجملة الخبرية التالية صادقة:(تقاطع أ مع ب هو نفسه تقاطع ب مع ج). كما في شكل رقم 2 التالي (Frege,1960, p. 57):

شكل2

شكل هندسي للمحاولة الثانية لتفسير علاقة التعبيرين اللغويين. (Frege,1960, p. 57)

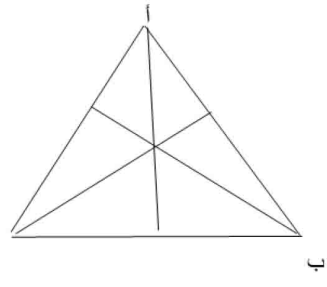

فالتعبيران: تقاطع أ مع ب. وتقاطع ب مع ج. هما تحديدان مختلفان للنقطة نفسها. ويفيدان طريقة التحديد في آن معا. وبناء على هذا فالجملة الخبرية تفيد معرفة تجرِيبَّة وحكما تركيبيا (Frege,1960, p. 57)

وحسب هذه المعالجة، يتصور «فريجه» شيئًا آخر مرتبطا بالعلامة. يدل على طريقة تقديم مرجعها. ويسمى إفادة العلامة = Sense of the sign. فالمعنى مختلف بينما المرجع هو نفسه في حالة التعبيرات اللغوية في المثال أعلاه. ويشبه هذا مثال فريجه الشهير عن «نجمة الصبح» و «نجمة المساء». فيتعلق الأمر بتركيبين إضافيين بالمعنى النحوي واسمي علم بالمعنى المنطقي. وتتناول المقالة التمييز بين الإفادة والإشارة لأسماء العلم بهذا المعنى (Thiel,1968, p. 86)

والآن، بعد ما تقدّم لسائل أن يسأل: ما الفرق إذن بين المعالجة الأولى في «Begriffsschrift» والثانية في «Über Sinn und Bedeutung». وللإجابة عن هذا السؤال المستحق، يمكن القول إنّ «فريجه» في كتابه «Begriffsschrift» افترض أن محتوى «أ=ب » يتضمن الرموز نفسها («أ» و «ب»). وأن العلاقة التي تربط بينهما هي تحديد الشيء نفسه. وبالتالي فإن الرمزين أو التعبيرين هما اللذان يُخبَرُ عنهما بالتساوي في الجملة، وليس المضمون اللذان يفيدانه. وأن علاقة التساوي في تحديد نفس المرجع هي علاقة تنطبق على التعبيرين اللغويين باعتبارهما كيانين يحملان نفس المعنى لتحقق شرط الصدق للجملة التي يكونانها. حيث إنّ «أ=ب » تكون صحيحة فقط عندما تحدّد «أ» و «ب « نفس المرجع. كما أنها فقط تميز بين الأشكال في الجملتين «أ=ب » و «أ=أ» (Makin,2000, pp.90-91).

ومع ذلك، تواجه هذه النظرية مشكلة في تفسير أنّ بعض جمل الهوية من صيغة «أ=أ « تكون قيمتها المعرفية نابعة من أمر خارج عن ثنائية قيم الصدق– الصواب والخطأ. وهو أمر معتاد في اللغة الطبيعية، كما سيأتي.

لقد قدم فريجه مفهوم «طريقة التحديد» وهي المعالجة الأولى. فالاختلاف المعرفي بين جملتي الهوية «أ=أ» و «أ=ب » ينشأ فقط عندما تتماشى «أ» و «ب « مع طرق تحديد مختلفة. وحينئذ يفسر اختلاف طرق التحديد الاختلاف المعرفي. ويكمن الإشكال هنا في أن طرق التحديد، التي تفسر الاختلاف المعرفي، تظهر بشكل خافت في النظرية، حيث إنها ليست جزءًا من المحتوى. ومن ناحية أخرى فالرموز التي جُعِلت كيانات قائمة بذاتها قاصرة عن المطلوب. لأنه يرى أنّ دلالة اللفظ على المرجع ليست خاصية متأصلة فيه. فلا تكفي لتفسير الاختلاف المعرفي. وهذا الإشكال يقود إلى وجود تفسيرين مختلفين لجملة الهوية في «Begriffsschrift»: أحدهما تفسير شكلي يعتمد على الاختلاف في أشكال الرموز وجعلها هي مضامين للمعرفة. والآخر تفسير فعّال، ولكنه خافت يعتمد على مفهوم طرق التحديد (Makin,2000, p.92).

وأما في «Über Sinn und Bedeutung» فقد تخلص «فريجه» من هذا الإشكال عبر جعله طرق التحديد _التي أصبحت تُعرف بالإفادة_ جزءًا من المضمون. وهذا التغيير سمح له بتفسير كون جملة الهوية « أ=ب « ذات قيمة معرفية تركيبية. حتى عند تعيين التعبيرين أو الرمزين المرجع ذاته. فالعلاقة بين ما يفيده التعبير من معنى ومرجعه علاقة منطقية موضوعية. تتأتى من كون التعبير دالا على المرجع لا بكونه قائما مقامه في عالم اللغة، وإنما لكونه ذا محتوًى معيّن يحدِّد ذلك المرجع. ومع هذه النظرة العميقة في تفسير الوظيفة الدلالية للتعبير فلا زالت العلاقة بين التعبير كرمز شكلي للمرجع وما يفيده من معنى علاقة اعتباطية (Makin,2000, p.97).

إن نظرية «فريجه» في «Begriffsschrift» تعكس محاولته التوفيق بين متطلبات المنطق واللغة. ورفضه إدخال طرق التحديد في المحتوى وجعلها خاصة بالأسماء يعكس قلقه بشأن موضوعيتها. وهذا الرفض أدى إلى وجود توتر داخلي في النظرية، حيث إن طريقة التحديد هي التي تفسر الاختلاف المعرفي، ولكنها ليست جزءًا من المحتوى. وانتقال فريجه إلى «Über Sinn und Bedeutung» يمثل تطورًا هامًا في تفكيره، فقد تخلص من هذا التوتر من خلال جعل الإفادة جزءًا من المحتوى. وهذا التغيير سمح له بتقديم تفسير أكثر اكتمالًا _ من وجهة النظر المنطقية_للقيمة المعرفية البعدية لجملة الهوية «أ=ب» (Makin,2000, p.91)

الفصل الثاني: تحديات التمييز بين الإفادة والإشارة.

1. من «الإفادة والإشارة» إلى « القصد والامتداد»:

تبرز أهمية نظرية «فريجه» حول الإفادة والإشارة في مرتكز هام يتعلّق بموضوع دلالة التعبيرات اللغوية المختلفة على نفس المرجع مع اختلاف معانيها. وما يضيفه هذا التمييز في مسألة فهم القضايا المعرفية والمنطقية. غير أنّ نظرية «فريجه» لم تخلُ من بعض التحديات والتساؤلات التي دفعت الدراسين إلى البحث في آفاق جديدة لهذه النظرية. أحد هذه التوجهات الهامة تمثل في ظهور مفهومي القصد (Intension) والامتداد (Extension) كفرع من النظرية الأساسية للإفادة والإشارة. في مسعًى إلى تقديم إطار تحليلي جديد يتصف بمنظور أعمق للعلاقة بين أشياء العالم ومفاهيمها داخل اللغة. فنحن باستطاعتنا أن نعتبر التعبير اللغوي ممثلا لمدلول. وبهذا يكون التعبير دالاً (designator). يجمع الإفادة _باعتبارها مفهوما داخل اللغة_ مع الإشارة إلى موضوع مرجعي خارج اللغة. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار «القصد» بمثابة «العلامة الدلالية» (onomasiological mark) التي تحدد المفهوم، بينما يتوافق «الامتداد» مع «الأساس الدلالي» (onomasiological basis) الذي يشمل مجموعة الأشياء التي يصدق عليها هذا المفهوم. والانتقال من ثنائية «الإفادة والإشارة» إلى ثنائية «القصد والامتداد» ليس قطيعة تامة مع نظرية»فريجه». وإنما هو مجال يسعى إلى تقديم أدوات تحليلية أكثر تفصيلًا ودقة. فبينما يركز «فريجه» بشكل أساسي على العلاقة بين التعبير اللغوي والعالم. فإن مفهومي القصد والامتداد يوليان اهتمامًا أكبر للبنية الداخلية للتصورات اللغوية وطريقة تحديدها لمدى ما تصدق عليه دلالاتها في الواقع (Horecky,1997, pp.134-140).

وكان ارتباط الإفادة لدى «فريجه» في الأساس بمفهوم الفكرة عاملا مساعدًا على تطوير النظرية بهذا الشكل. فمعنى جملة من نحو: «ابنُ مالكٍ أندلسيٌّ» تعني فكرة معيَّنة صالحة للتواصل اللغوي. أي: فكرة موضوعية، لا شخصية انطباعية. يُدرِكُها المُتلَقِّي باعتبارها تفسيرًا للمحتوى المعلوماتي للجملة الذي يفهمه عند إدراكه لمعنى الجملة كاملة. أي: العالم اللغوي ابن مالك منسوب إلى الأندلس. فيحسن التعبير عندئذ عن هذه الجملة بأنها قضية منطقية صالحة للحكم بالصحة أو الخطأ. فالإفادة ترتبط ارتباطًا عضويا بالقضية التي تفيدها الجملة. بل يمكن القول _ من منظور «فريجه»: إنّ القضية هي المعنى الذي تفيده الجملة (Chierchia&McConell,1990, p.58) وهذا يستلزم وجود أدوات لتفسير التصورات نظرًا لأنها بنفس الدرجة من الأهمية التي تحوزها الدلالة الموضوعية للمحتوى.

وهذا التحول في التركيز يفتح آفاقًا جديدة لفهم موضوعات على الصعيد المنطقي كالعلاقات المنطقية بين المفاهيم والتصورات التي تفيدها القضايا. وعلى الصعيد التركيبي النحوي كالمعنى المُتَصوَّر من التكرار والتطابق الشكلي بين طرفي الإسناد، كما سيأتي.

2.علم الدلالة اللغوية:

تعددت المقاربات الدلالية المرتبطة بدراسة المعنى لتعدد المنطلقات والأهداف التي تسعى إلى دراسة المعنى وتأويله، وفهم وظيفته وعلاقته باللغة. غير أنها في المجمل تتعلّق بدراسة المعنى ضمن إطار التركيب النحوي المعني أساسا بالتواصل اللغوي.

وعلم الدلالة يتفرّع إلى عدة نظريات يشملها الإطار الأعم للنظرية الدلالية. ولكل منها مجاله في دراسة المعنى. وفق منهجية خاصة لها منطلقاتها وأهدافها. كعلم الدلالة اللغوية، وعلم الدلالة الصورية، وعلم الدلالة المعجمية، وعلم الدلالة الإدراكية. وتتوازى الخطوط المنهجية وتتمايز في التفاصيل. وتلتقي في العناصر العامة التي تشكل شخصية هذا العلم. وتميزه عن بقية علوم اللغة باعتباره علما يدرس معاني اللغة بشكل نظامي وعلمي.

وعلم الدلالة اللغوية: هو نظرية دلالية فرعية قائمة بذاتها. وتختص بدراسة معاني المفردات على اعتبارها كيانات، وأحداث، وأدوار محورية، وأزمنة، وَمُوَجِّهات، وغيرها من المفاهيم التركيبية. وتحليل معانيها من خلال الخصائص والمفاهيم النحوية. بناء على وجود بنية عامة متوافقة مع المعلومات الدلالية تبرز في العالم الظاهر من خلال المستوى النحوي للغة. والتعبيراتُ اللغوية في حالة كونها أجزاء الجملة تكتسب قيمتها الدلالية من سياق تركيبها (Frawley,2009)

واستفاد علم الدلالة اللغوية من علم المنطق عدة أدوات تحليلية هامة؛ منها: الموجّهات «modal indicators». وهي المؤشرات أو المفردات التي توجه معنى الجملة الخبرية من الإثبات إلى الاحتمال. وهو فِعْلٌ لا يمكن تفسيره إلا بأنّ مكونَّات الجملة من الأفعال والأدوات النحوية تؤثِّر في إفادة الجملة عن طريق تغيير أو تبديل المعنى التصوري. فمعنى الجملة أو القضية في أساسها الأول خالية من أي تدخُّل لهذه المُؤشِّرات هو معنًى تصوري معيَّن. وإن نُظِرَ إليه على أنه معًنى موضوعي يُدْرَكُ باعتباره تفسيرًا للمحتوى المعلوماتي للجملة. فكذلك المعنى المُتغيِّر بعد تدخُّل هذ الأفعال والأدوات النحوية، هو معنًى يُدْرَكُ باعتباره تفسيرًا للمحتوى المعلوماتي للجملة.

والمؤشِّرات هي في الأصل أدوات منطقية تنقل القضايا من الضرورة إلى الاحتمال. ويعبَّر عنها برمزي الصندوق والماسة. والضرورة والاحتمال نطاقان تصوريّان لهما بعد ميتافيزيقي. ويمثلان مجالين لمفهوم الجملة. وتُعبِّر من خلالهما الجملة عن قيم إضافية زائدة على ثنائية الصواب والخطأ. بل إنهما نطاقان يوفِّران لثنائية الصواب والخطأ مجالا أوسع لدراسة الجملة أو القضية مما يعطي علم المنطق قيمة إضافية لدراسة معاني اللغة الطبيعية في سياق استنتاج الحقائق. ويُقرِّبه من مجال علوم اللغة. لذا رأينا انتقال هذه الفكرة إلى علم الدلالة. ومن أهم تلك المؤشرات الدلالية أفعال القلوب. ولها أهميتها في التحليل الدلالي للتركيب (Cruse,2000, pp.286 -287) و (Kroeger,2018, p.293)

وأما التوجيه = Modality فهو مفهوم مرتبط بالمعنى الكلي للجملة بالدرجة الأولى. فالتعبيرات اللغوية التي تؤدي هذه الوظيفة التركيبية تؤثر في المعنى الكلي للجملة. وليس في أجزاء معينة منها. وهي من الأهمية بمكان فيما يتعلق بقيم الصدق للجمل. وتحفِّز معاني الضرورة والإمكانية واليقين والرجحان في المعنى التركيبي. مما يعني أنها تستدعي المواقف والانطباعات الشخصية في معنى الجملة بالإضافة إلى استدعائها الأساسي للمقاييس الموضوعية لمعنى الجملة. لذلك هي معلومات دلالية مقترنة بموقف منشئ الجملة ورأيه فيما يقول (Frawley,2009, p.385) و (Kroeger,2018, p.293)

ولهذا المفهوم أثره المُعتبَر في عدة مفاهيم أساسية هي من المفاهيم البينية بين علم الدلالة والمنطق كقانون الهوية «أ=أ»، ومفهوم الامتداد والقصد كما سيأتي.

3. موقف علم الدلالة اللغوية من الإفادة والإشارة:

يهتم علم الدلالة اللغوية بمسألة ارتباط المعنى بالإشارة، والمرجع الثابت والمعنى المتعدد. فالمثال الشهير الذي أورده «فريجه» في المقالة في سياق تحليل جملة الهوية:

«نجمة الصبح هي نجمة المساء» لا يفيد شيئا من جهة الالتزام القاطع بإشارية المعنى في ضوء « التشكك الدلالي». فكوكب الزهرة يتكرر في الجملة الخبرية دون إضافة شيء جديد ليصلح أن يكون من هذه الجهة إخبارًا عن المسند إليه، ويحقق وظيفة اللغة في الإخبار. فأقصى ما نستفيده من هذه الجملة أنها صادقة أي: صحيحة وليست خاطئة. لأن مرجع «نجمة الصبح»

هو نفسه مرجع «نجمة المساء»، فلا جديد. ومنظور المعنى هنا ينبني على قاعدة قيم الصدق للقضايا. والتزام الصورية باعتبار أن وظيفة التعبيرات اللغوية هي أن تكون أشكالا لمضامينها لا أكثر. وهو المبدأ الذي التزمه «فريجه» في كتابه «Begriffsschrift»

إذن، الصورية أو الشكلية هي عامل فاعل في تحديد دور اللفظ في عملية إنتاج المعنى. وتنبني على قاعدة قيم الصدق (صادق وزائف/ صواب وخطأ). بالتناسب مع أسس أخرى للمنطق كالأحكام التحليلية والتركيبية التي سبقت الإشارة إليها. وهو أمر ضروري وأساسي لبناء هذا العلم. ولكن مع ذلك فهذه الشكلية ليست العامل الوحيد لتحديد دور اللفظ أو التعبير اللغوي في عملية إنتاج المعنى.

لأن الحقائق التي يراد استنتاجها قد تكون مرتبطة بقصد معيّن لدى المُتكلِّم. ومن المعلوم أن المنطق في أساسه يتخذ من اللغة ومعانيها والأفكار التي تُعبّر عنها منطلقًا للتأويل والاستنتاج في ضوء قيَم الصدق للقضايا. ومع ذلك نجد أن بعض الحقائق المستقاة في طور خاص أو في حالة معينة _تَبعًا لسياق ومقام تواصلي مُعَيَّنين_ قد تتبدَّل. مما يجعل وضع الاكتفاء بثنائية «الصدق والزيف» لوحدها غير قادر على تقييم الحقائق المستقاة من هذه الجمل والقضايا. وهذا نابع من حقيقة التأثير المُتبادل بين الطبيعة اللغوية والفكر وانعكاسه على كيفية النظر المنطقي والاستنتاج في ضوء هذه الثنائية. فكل من السياق اللغوي للتركيب والمقام التواصلي الذي يقترحه التركيب يفترض التعامل مع الحقيقة في مكان معيَّن من حالة ممكنة. فعلى سبيل المثال: «السماءُ صافيةٌ والعشبُ أخضرُ». قد تكون صادقة في حالة معيَّنة، وزائفة في حالة أخرى. فهل نحكم عليها بأنها قضية صادقة أم زائفة.

وفي السياق نفسه جملة « نجمة الصبح هي نجمة المساء « قد تكون صادقة في حالة ما إذا كان المُخاطَبُ يمتلك معلومات مُسبقَة عن «نجمة الصبح « ونجمة المساء» كلٌّ على حدة من غير ربط بينهما. فتأتي هذه القضية لجمع المعلومتين معًا وربطهما كمعلومة جديدة لدى المُخاطَب. فيقوم باستنتاج حقيقة من الجمع بين الحدّين في هذه القضية التركيبية. ولكن قد يكون المُخاطَب شخصًا ليست لديه معلومة مُسبقَة عن «نجمة الصبح» فقط. ويستحيل عليه _ لظرف معيَّن _ أن يُصدِّق أن «نجمة الصبح= نجمة المساء». والمُتكلِّم يعلم بالضرورة أن نجمة الصبح هي نجمة المساء. فهل نحكم على الجملة بالصدق أو بالزيف.

وهذا بسبب اختلاف وجهات النظر بين أطراف المقام التواصلي اللغوي. ولكل طرف عالمه الخاص الذي يقنَع به على اعتباره حقيقة. ولقد أدرك الباحثون أن ثنائية «الإفادة والإشارة « قد تعجز عن تفسير الحقائق المُستنتجَة طبيعيا من هذه الجمل أو القضايا في أطوار معينة دون أخرى. وهي إشكالية، وبنفس الدرجة خاصيَّة للغة الطبيعية. تُعْتَبَرُ إسْقاطًا ماديًّا للأغراض والأفكار والمواقف والانطباعات والقناعات الإنسانية على الواقع المحسوس للغة المَحكيَّة. وفي هذا السياق تبرز مسألة الحالات التي تعبّر فيها الجملة عن مضامين خبرية معينة. يتم توجيهها عبر عناصر تركيبية ممّا يؤثر على القيمة المعرفية لتلك الجمل. لذلك اهتمّ علم الدلالة بدراسة الموقف القضوي الذي تُعبّر عنه الجملة.

إن مسألة الموقف القضوي ترتبط بقيم الصدق التي يُحْكَم بها على الجملة باعتبارها قضية من الناحية المنطقية. وفي الأساس القضية هي جملة خبرية، تحمل معنًى تركيبيًّا. وهذا المعنى التركيبي هو تألُّفُ مجموع دلالات مكوناتها النحوية. ومن المكونات النحوية «أفعال القلوب» نحو « ظَنَّ، حسِبَ، رأَى، فَهِمَ، اعتقَدَ، تَوقَّع، وتندرج ضمنها أفعال الإرادة، نحو: أراد، شاءَ، رَغِبَ،وغيرها من الأفعال التي تُعتَبَرُ مُوجِّهات «modifiers» للمعنى التركيبي للجملة (Kroger,2018, p.293).

وهذه المُوجِّهات من الأهمية بمكان لدى مجالي علم المنطق وعلم الدلالة. لأن تحليل المعنى التركيبي في المستوى الدلالي من اللغة يرتبط بقيم الصدق من جهة، وبعملية تعيين المعاني في المستوى النحوي والانتقال بها إلى المستوى التداولي، وهو هدف أساسي للنظرية الدلالية. ولتحقيق هذا الهدف لابد من فهم الطبيعة التركيبية للمعنى، وانعكاس إسقاطه على المقام اللغوي. وتفسير قدرة المتكلم على إنشاء الجملة بطريقة تلقائية تُعبّر عن المعنى التركيبي المقصود من ائتلاف المفردات معًا واجتماعها في تركيب جملة تامة مفيدة. ولهذا وُجِدَت المقاربة النموذجية للمعنى «Model theory» لتكون أداة الدلالي لوضع قواعد صورية تعمل على تحديد إشارة التعبير اللغوي ومرجعه. وتعيين قيم الصدق للتركيب اللغوي في مقام لغوي مُعيَّن. في إطار عملية محاكاة للقدرة اللغوية الطبيعية للمُتكلِّم (Kroger,2018, p.229)

وأمام إشكالية غموض المعنى التركيبي، وصعوبة تعيين قيم الصدق بسبب بعض مكونات الجملة. فمن الأجدر إلغاء المنظور الحاسم (إما صحيحة وإما خاطئة). ومن أمثلة ذلك تأثير أفعال القلوب على أوّليات قيم الصدق للجملة الخبرية المفيدة. نحو: « ظنَّ عمرٌو أنَّ سيبويه هو سيبويه». فهل القضية ذات الحكم التحليلي « أ= أ « تندرج في هذا الإطار؟ وهل تفيد القضية في سياق التركيب هنا حكما تحليليا أو تركيبيا؟ وهل تغيَّر حكمها البدهي وكونها تحصيل حاصل؟ في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام صعوبة تواجه نظرية « الإفادة والإشارة» في الأساس الذي انبنت عليه وهو مبدأ «كانط» في الطبيعة التحليلية لجملة الهوية «أ=أ».

4. الامتداد والقصد:

لقد فطن العلماء إلى الصعوبات التي قد تصادف استنتاج الحقائق والأفكار عبر اللغة الطبيعية منذ القرن السابع عشر الميلادي. عندما ظهرت بوضوح فكرة العالم « جوتفريد لايبنتز» عن مسألة «الضرورة والإمكان» حول الحقائق. فالضرورة هي خاصية الحقيقة الثابتة في كل العوالم الممكنة. وأما الإمكان فهو خاصية الحقيقة الثابتة في بعض من تلك العوالم (Chillas,1980, p.4).

ولكن ما علاقة مفهومي الضرورة والإمكان بالامتداد والقصد؟

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي القول: إن المعنى التركيبي الذي تُفيده الجملة يُحدد قيم الصدق للجملة في مختلف الحالات الممكنة للأمور، وفي أوقات مختلفة، وفي أماكن مختلفة، وبالنسبة لمتحدثين مختلفين. وبالمثل، فإن دلالة التعبير اللغوي هي خاصيَّة تحدِّد أي شيء يشير إليه ذلك الاسم كذلك في مختلف الحالات الممكنة للأمور، وفي أوقات مختلفة، وهكذا. ومن بين تلك الأشياء المُشَار إليها يندرج ما لا يوجد بالفعل في عالم الواقع والمقام الذي تُخبِر عنه الجملة أو تصف شأنًا من شؤونه. ودلالة التعبير اللغوي تحدِّد الأشياء الممكنة أو الفعلية_ إن وجدت_ مما ينطبق عليها هذا الاسم فتكون مُسَمًّى له في أحوال مختلفة. وبالعودة إلى الجملة فإن قيمة صدقها تُعتبَرُ امتدادًا لها. وفيما يخصُّ الاسم فإنَّ المُشارَ إليه هو امتداده. ويعتمد امتداد الجملة والاسم على دلالتهما. وكذلك على عناصر إضافية؛ نحو حقائق العالم، ووقت التلفظ ومكانه، وقصد المُتكلِّم، ووظيفة العناصر النحوية، وما إلى ذلك. مما يكون عناصر إفادية للمعنى تؤثِّر بشكل قاطع على المعنى التركيبي الذي أراده المتكلِّم من جهة، وفَهِمَهُ المُتلقِّي من جهة أخرى. مما يمكن أن نسميه دلالة الجملة (Lewis,2004, pp.191 -221).

ولهذا فإنّ جملة من نحو « سيبويه هو سيبويه» هي جملة تحليلية تعبِّر عن معرفة قبلية. وتُترجَم حسب المنطق الرمزي إلى «أ=أ». وهي بهذا الاعتبار بدهية وتحصيل حاصل. ولكن كما سبق لو تمَّ توجيه المعنى التركيبي بإضافة بعض العناصر النحوية إلى الجملة. فإننا نكون أمام قيمة معرفية معيَّنة قد لا تتطابق مع القيمة المُعتبرة للجملة»أ=أ». بل نحن أمام معْنًى تركيبي جديد. يستلزم إضافة أدوات غير مشروطة بالصدق. لتأويل معنى الجملة. وتفسير الكيفية التي تصرَّف بها المُتكلّم بالمعنى لينشئ جملة تتجاوز مسألة تحصيل الحاصل إلى استنباط قيمة معرفية جديدة تتوافق مع معنى هذا النوع من التركيب.

إن المعنى التركيبي المُستفاد من هذه الجملة وغيرها ينبع من مسألة ما يُعرف في هذه الحالة بالسياق القصدي = Intensional context. فالجملة « نجمة الصبح هي نجمة المساء» في الحقيقة جملة خبرية تركيبية مفيدة لمعرفة جديدة في سياق عملية التواصل اللغوي لمن لا يعلم أن نجمة الصبح هي نجمة المساء. وتفسير ذلك من وجهة النظر الدلالية أن التعبير اللغوي (المركب الإضافي في هذه الحالة) يتضمن دلالتين اثنتين؛ أولاهما: مرجع التعبير اللغوي. وهو الشيء الواقعي الذي حدده التعبير اللغوي (في هذا المثال كوكب الزهرة). وثانيتهما: ما يُفيده معنى التعبير اللغوي: وهو خاصية المعلومة المرتبطة بالمرجع. ويحوزها التعبير بطريقة تقديمه في التركيب (في هذه الحالة: هناك شيء اسمه نجمة الصبح هو كوكب الزهرة. وهناك شيء اسمه نجمة المساء هو كوكب الزهرة). وتعالج هاتان الدلالتان لدى منهج التحليل الدلالي اللغوي في ضوء ثنائية «القصد والامتداد».

وإشارة التعبير اللغوي هي عملية ارتباط الدال بالمدلول. والمدلول _ الشيء المُشار إليه _ هو «امتداد» التعبير اللغوي. وكل معلومة يُفيدها التعبير اللغوي سوى «الامتداد» تنتمي إلى «القصد». وبالخصائص التي يوفرها القصد يكون الامتداد ثابتًا. مما يجعل الجملة « نجمة الصبح هي نجمة الصبح» غير ذات معنى في مستوى «الامتداد». ولكنها تكون ذات معنًى مفيد في مستوى»القصد». وبهذا يصبح تعبير زائد غير ذي معنى تعبيرا مفيدًا في جملته (Frawley,2009, p.19).

5. المعنى بين القصد والامتداد:

يهدف علم الدلالة اللغوية إلى تعيين معاني التراكيب اللغوية في المستوى النحوي. والجملة تحمل معنى تركيبيا ناتجا عن مجموع أجزائها مع قواعد النحو التي تحكم تركيب الجملة. ويبرز الامتداد والقصد في هذا السياق باعتبارهما عنصرين فاعلين في عملية تأويل المعنى على صعيد المفردات بالنسبة لدورها في تأليف المعنى التركيبي لجملتها النحوية. توصلا للتعيين المناسب لمعنى التركيب حسب طبيعته اللغوية في إطار التواصل اللغوي. ولا تقتصر هذه الأهمية لدى الدلاليين فقط، بل يشاركهم في ذلك الباحثون في مجال منطق الموجّهات نظرا للاهتمام بالدلالة القصدية (Garson,2013, p.57).

وقد تنبّه الباحثون في علم الدلالة إلى أن جمل اللغة تتباين فيما بينها في القيمة الدلالية للمرجع. كما أن ظواهر دلالية معينة كالتكرار تعمل على تعقيد مسألة تأويل المعنى. وتتطلب إضافة أدوات ومفاهيم أخرى لحل الإشكالات التفسيرية التي قد تحملها الجملة تبعا لذلك. ومفهوم «القصد والامتداد» يمثل عنصرًا مهما من تلك الأدوات.

لقد كان ظهور فكرة «القصد والامتداد» نتيجة لمراجعة وتطوير لنظرية «الإفادة والإشارة» في مجالي المنطق وعلم الدلالة. وقام بها عدد من الباحثين بعد»فريجه»، أمثال (Carnap.1947) و (Kribke.1981) و (Frawley.2009)، وغيرهم.

وقام الدلاليون بتطوير فكرة «القصد والامتداد» لتتوافق مع ما يتطلَّبه تأويل المعنى من تعيين معاني التراكيب في المستوى النحوي والانتقال بها إلى مستوًى آخر تداولي. فالامتداد في الإطار النظري لعلم الدلالة اللغوية: هو جزء المعنى المرتبط بمجموعة = Set من الأشياء التي يشير إليها التعبير اللغوي بفضل التمثلات المتعددة لاستعماله التركيبي، وما يتعلق به من ظواهر دلالية كالترادف والاقتضاء. ليكون بذلك التركيب عاملا فاعلا في تعيين المرجع عن طريق القصد الذي يُستدلُّ عليه من خلال سياق التركيب المستعمل واقعيا والممكن في كل العوالم المفترضة لذلك التركيب بعينه. مع العناصر النحوية التي تعمل بشكل فعال على تحديد الخصائص التعريفية اللازمة لتعيين المرجع المتفرد، أو مجموعة المراجع التي يدل عليها التعبير اللغوي بطريق الإشارة بشكل صحيح (Crystal,2008, p.248).

والقصد في هذا الإطار هو جزء المعنى المرتبط بمجموع خصائص تعريفية لازمة وضرورية لتعيين مرجع متفرّد، أو كل مرجع على حدة إن كان ضمن مجموعة، أعضاؤها يمثلون مجموع تلك المراجع التي يشير إليها التعبير اللغوي. ويتم من خلال السياقين اللغوي وغير اللغوي تحديد إمكانية التطابق بين التعبير اللغوي ومرجعه لتصح إشارته إليه في التركيب النحوي.

ويتكاتف هذان المفهومان معًا ليكونا أداة تحليلية رئيسية للتعبيرات اللغوية في تركيب جملها. وفي هذا السياق يتضح لنا أنّ التمييز بين المعنى الامتدادي والمعنى القصدي من المفاهيم الأساسية في منهج الدلالة اللغوية لتحليل التعبيرات اللغوية. ومن المهم التفريق بين هذين المفهومين لدى منهج التحليل الدلالي. ولذا يمكن إيجاز الفرق بينهما حسب (Crystal,2008, pp.181,248) و(Bussmann,1998, pp.398,576) كما يلي:

أولا: المعنى الامتدادي (Extension): يُشير المعنى الامتدادي إلى مجموعة الكيانات أو العناصر التي يدل عليها التعبير اللغوي. ويتمثل في مرجع التعبير. وهو مجموع الأشياء التي ينطبق عليها التعبير اللغوي. ويعتمد التعريف الامتدادي للمرجع على عَدِّ جميع الكيانات التي ينطبق عليها التعبير اللغوي. وفي المنطق يتكافأ محمولان(مُستَندان) امتداديًا إذا كانا يشيران إلى نفس المرجع. نحو: «كوكب الزهرة هو نجمة المساء ونجمة الصبح»فلهما نفس المعنى الامتدادي، لأنهما يشيران إلى كوكب الزهرة.

ثانيا: المعنى القصدي (Intension): يُشير المعنى القصدي إلى الخصائص والسمات التي تمثل تعريفا يمكن من خلاله تحديد المرجع المعين من داخل اللغة. عبر المؤشرات في سياق الجملة والمقام اللغوي التواصلي، والمعرفة المعجمية. ويشبه في هذا الجانب التعريف المعجمي. ويختلف المعنى القصدي عن المعنى الامتدادي؛ حيث يُركز الأول على المحتوى الداخلي للتركيب النحوي، فهو ألصق بمعلومات الجملة، والمعجم الذهني لأبناء اللغة. وأكثر قدرة على تحديد المشار إليه من هذا الجانب. بينما يُركز الثاني على العالم خارج اللغة، وربط الخبرة العملية بحقائق اللغة. فالمعنى القصدي مرتبط بالعالم داخل اللغة، والمعنى الامتدادي مرتبط بالعالم خارج اللغة.

ثالثا: العلاقة بين المعنيين القصدي والامتدادي: في الدلالة اللغوية تُعتبَر مسألة التمييز بين المعنيين القصدي والامتدادي ركنا أساسيا في تحليل معاني الجمل اللغوية. ويرتبط هذان المعنيان ارتباطًا وثيقًا. فالمعنى القصدي يحدِّد للمعنى الامتدادي نطاقه التصوري من داخل اللغة، وعبر إمكاناتها الطبيعية. ويعمل على تثبيت الامتداد عند إسقاطه على العوالم الممكنة لمقام التواصل اللغوي. ويعمل بمساعدة عناصر المعنى التركيبي بما تضيفه من خصائص لمعنى القصد في سياقه التركيبي على إنجاز هذه المهمة. فالمعنى القصدي يمكن النظر إليه على أنه المعنى التصوري الأوليّ للوحدة المعجمية. ذلك المعنى الذي يشتمل على عدة عناصر مفاهيمية. وبفعل هذه العناصر المفاهيمية جميعها أو بعض منها، تتلاقى الوحدة المعجمية مع وحدات معجمية أخرى، نحو: نجمة الصبح ونجمة المساء. فلكل منهما عناصر مفاهيمية كالتالي:

نجمة الصبح: نجم +شديد الإضاءة +يظهر وقت الصبح+ لقب لكوكب الزهرة.

نجمة المساء: نجم +شديد الإضاءة +يظهر وقت المساء+ لقب لكوكب الزهرة.

فالمعنى التركيبي للجملة يعطي مشهدًا محدّدا يمكن الانطلاق من خلاله لتأويل المعنى، وتفسير طريقة نظمه كما في حالة التكرار. وبالتالي توفير أدوات أكثر مرونة وقدرة على معالجة تعقيدات التأويل.

ويتفرّع عما سبق تساؤل مهم مفاده: هل «الامتداد» أهم بالنسبة للمعنى أو «القصد»؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من بيان أن هذه المعالجة الخاصة لمسألة « الامتداد والقصد « مستمدة من أعمال «كريبكي» (Kribke,1981) وأفكاره في فلسفة اللغة التي بدورها تفرعت عن أعمال سابقة في مجال «منطق الموجّهات» خاصة (Carnap,1947). وقد أبرزت إشكالا مُعيَّنا حول كيفية وصول التعبير اللغوي إلى تعيين مرجعه بشكل دقيق. فكيف تختار هذه التعبيرات نفس الأشياء والحقائق مرة تلو أخرى على الرغم من السياقات المتغيرة للتراكيب التي تظهر فيها؟ ولحل هذه الإشكالية لابد من بيان أن المقصود من النقاش هو أن يصلح التعبير اللغوي لأن يعين ويحدد مرجعه في جميع العوالم الممكنة كإطار أساسي للتحليل الدلالي للمعنى.

6. العوالم الممكنة:

إن «العوالم الممكنة» مصطلح يشير إلى طرق افتراضية يمكن أن يكون عليها مقام التواصل اللغوي. وفهم كيفية عمل الدلالة في مجال الإشارة والمرجع في ضوء هذه العوالم يمنحنا رؤية أعمق لطبيعة المعنى. فعلى الرغم من أن دلالة الاسم في العالم الفعلي هي الشيء الذي يشير إليه، فإننا عندما نفكر في العوالم الممكنة، يمكننا أن نتصور أن نفس الاسم أو التعبير اللغوي قد يشير إلى كيانات مختلفة في عوالم أخرى. فالامتداد في عالم ممكن لنحو: «كريمٌ» ــ خبرًا للمبتدأ ــ يكون في أيٍّ من العوالم الممكنة مجموعة تضم جميع الأشخاص المُخبَر عنهم بالكَرَم والموجودين في ذلك العالم. وأمَّا القصد فهو مُحَدِّدٌ للمعنى عبر العوالم. غير أنّ المعنى الفعلي في الاستعمال اللغوي لكلمة «كريم» في عالمنا الفعلي لا يمكن حصره في مسألة مجرد وجود مجموعة الأشخاص المُخبَر عنهم بالكَرَم. لأنّ حقيقة المعنى تتجسد في القصد. وهو في سياق شروط الصدق للجملة مجموعة الخصائص التي بها يصح الإخبار عن المبتدأ بأنه «كريم». وبالتالي فالمجموعة التي تمثلها قيمة المُتغيِّر(x) التي تضم جميع الأشخاص المُخبَر عنهم بالكَرَم لا بد أن تنطبق عليهم مجموعة خصائص الدالة F في الصيغة: F(x) لتُمكِّن التعبير اللغوي «كريم» من أن يكون دالّة تأخذ

امتدادها قيمة المُتغيِّر (x) في العوالم الممكنة. وهذا القصد هو ما يظل ثابتًا عبر جميع تلك العوالم الممكنة لأنَّه الدالَّة (F). فانطباق التعبير اللغوي»كريم» على الأشخاص الذين يمتلكون خاصيّة الكَرَم يكون وفق معيار ثابت. وبناء عليه يمكن تعريف قصد الخبر «كريم» بأنه الدالة التي تأخذنا من كل عالم ممكن إلى امتداده في ذلك العالم وهو مجموعة الأشخاص الذين ينطبق عليهم الخبر في ذلك العالم (Kearns,2000, pp.16- 21).

وفي المثال اعتبرنا أن الصفة «كريم» تمثل دالة. ويمكن تمثيل هذه الدالة دلاليا باستخدام الصيغة F(x) حيث:

- F ترمز إلى الدالة التي تمثل معنى الصفة «كريم». وهذه الدالة تأخذ فردًا كمُدخل. والنتيجة (صواب / خطأ) كَمُعْطًى.
- x هو قيمة المتغير الذي يمثل الفرد الذي يتم تقييم ما إذا كان يمتلك صفة الكرم (صواب) أو لا يمتلكها (خطأ).

وبهذا «F(x)» تعني «x كريم» أو «x يمتلك خاصية الكرم». ولتطبيق هذه الدالة على الاسم «خالد»، الذي نمثله بالثابت الفردي a نقوم باستبدال المتغير x بالثابت «a»:F(a) وهذه الصيغة F(a) تمثل القيمة المنطقية (صحيح أو خاطئ) للجملة «خالدٌ كريمٌ» في عالم معين. فإذا كانت الصيغة التي لدينا F(a) صحيحة في عالم ممكن «w»، فهذا يدل على أن الفرد الذي يشير إليه «a» (خالد) في العالم «w» يمتلك صفة الكرم في ذلك العالم. وإذا كانت F(a) خاطئة في عالم ممكن «w»، فكذلك يدل هذا الأمر على أن الفرد الذي يشير إليه «a» (خالد) في العالم «w» لا يمتلك صفة الكرم في ذلك العالم.

وأمّا القصد (Intension) للدالة F فإنَّه يكون باعتبار هذه الدالَّة هي نفسها القصد للصفة «كريم». وتمثل المعنى الثابت للصفة عبر جميع العوالم الممكنة (مجموعة الخصائص التي تحدد الكرم). وأمَّا الامتداد (Extension) للدالة F في عالم ممكن w: هو مجموعة جميع الأفراد في العالم «w» التي تجعل الدالة F عند تطبيقها على ذلك المجموع ذات قيمة صحيحة، كما في الصيغة التالية: {x∈Ww|F(x)=true} حيث Ww هي مجموعة الأفراد الموجودين في العالم «w».

وبناء على ما سبق فإن الجملة «خالد كريم» تكون صادقة في العالم «w» إذا كان الفرد الذي يشير إليه «a» في «w»ينتمي إلى امتداد الدالة F في «w». والآن لنفترض أن F تمثل الدالة التي تُرجع لنا القيمة «صحيح» إذا كان المُدخل (الامتداد/ المرجع) يمتلك خصائص نحو: البذل، والعطاء، والإيثار، وحُسْنِ التعامل، وغير ذلك من سمات الكرم. ففي العالم الفعلي (w0) حيث المُسنَدُ إليه يتصف بهذه الخصائص، فإن F(a) ستكون صحيحة في(w0). وفي عالم ممكن (w1) حيث لا يتصف بهذه الخصائص، فإن F(a) ستكون خاطئة في (w1).

وبهذا يكون الامتداد هو المعنى الإشاري للتعبيرات اللغوية من خلال امتدادها في جميع العوالم الممكنة. وأمَّا القصد فهو المعنى المُستنبَط من المعنى التركيبي. والذي يقتضي اعتبار الخصائص الضرورية ليصدق الإخبار عن المبتدأ؛ لأنَّه دالَّة تأخذ الخبر من كل عالم ممكن إلى المبتدأ في ذلك العالم. فخلف دلالة الأسماء والتعبيرات اللغوية سلسلة من المفاهيم والخصائص التي تعمل بشكل فعال وطبيعي، وتمنح كل تعبير منها اسمًا ضروريًا من الناحية الفعلية في سياق استعماله اللغوي. في إطار نظري لدلالة الأسماء وضع أسسه العالم «سول كريبكي» ويمكن تمييز هذا النوع من التعبيرات التي تلازم هذه الحالة بـالأسماء الجامدة = rigid designators. فالتعبيرات التي تُشير إلى نفس المرجع في جميع العوالم الممكنة، نحو: نجمة الصبح، نجمة المساء، سيبويه، صاحب الكتاب. تضيف قيمة ميتافيزقية هي «الضرورة» لجمل قانون الهوية (Fitch,2004, pp.87-88).

ويتفرَّع عن الذي سبق أنّ في الجملة: سيبويه هو صاحب الكتاب. «سيبويه» يجب أن يكون «سيبويه» في العالم الفعلي (w0)؛ حيث تأخذ دالّة القصد– وهي هنا تعيين الاسم العلم مسماه تعيينا مطلقا بغير قيد– مرجعا شخصا معيّنا كامتداد لها نظرًا لانطباق مجموعة الخصائص التالية عليه:1_ أبو بشر عمرو بن عثمان. 2_رأس الطبقة الرابعة البصرية. ويجب أن يكون «سيبويه» هو «صاحب الكتاب» في العالم الفعلي (w0) لأن دالة القصد (وهي هنا الوصف الجاري مجرى الأعلام) للتركيب الإضافي»صاحب الكتاب» دالّة تأخذ المرجع «سيبويه» لانطباق مجموع الخصائص الضرورية ليتطابق وصف من اشتهر بين أهل العلم بـ»صاحب الكتاب» مع اللقب الآخر «سيبويه» فيصدق استبدال أحدهما بالآخر في القضايا الأخرى. وذلك لتتوافق الجملة أو القضية مع مبدأي « استبدال المتطابقين وتعميم الوجود» (Hausser,1982, pp.337- 372)

وهذه الفكرة تقدم رؤية متميزة عن فكرة «فريجه» حول « الإفادة والإشارة». فالكلمات والمركبات الإضافية التي يستعملها المتكلم تقوم بوظيفة الإشارة في لغته التي اكتسبها من بيئته اللغوية. وورث معها مجموعة من حالات الاعتقاد من المجتمع والثقافة. وهي المفاهيم التي تحدد المراجع. وبالتالي من الضرورة فعليًا ربط الدال بالمدلول. وقد تكون هذه المفاهيم غير صحيحة أو غير كافية لتوصيف الامتداد بشكل نموذجي، ولكن هذه ليست القضية. بل القضية هي أن عملية الإرجاع الناجحة في التواصل اللغوي أهم من عملية الإرجاع الصحيحة. والشأن هنا أن التعيين الثابت للمرجع يقع من داخل اللغة إلى العالم الواقعي (Frawley,2009, p.19). وتكمن أهمية هذه المقاربة الدلالية المتفرعة عن نظرية «القصد والامتداد» لدى «منطق الموجّهات» وتعامله مع مفهومي الضرورة والإمكانية. الذي يمتد ليشمل مفهوم اليقين والرجحان في علم النحو.

ويتفرّع عن ذلك أنّ جملة الهوية: «سيبويه هو سيبويه» حشو وتحصيل حاصل؛ فهي صادقة دائمًا، وتمثل قيمة معرفية قبلية. ولكن لو تأملنا قليلا فهي حشو من جهة تكرار المرجع فقط.

ويمكن إلغاء الحشو بتغيير طريقة تقديم المتكلم للمعرفة داخل اللغة نحويًّا. لتتحوّل إلى جملة تفيد معرفة ضرورية ميتافيزيقية. فائدتها أن تعبّر عن معرفة يقينية لا تقبل الشك حتى وإن حصل هذا الشك في إحدى العوالم الممكنة للتحليل الدلالي. لأنّ من الممكن حدوث الشك فتظهر الفائدة بنفي هذا الشك. نحو:1_ أَحْسَبُ أنّ سيبويه هو سيبويه. 2_ ظننتُ أنّ سيبويه هو سيبويه.

كلا الجملتين تدلان على عدم اليقين في بدهية الحشو؛ لأنه وُضِعَ في سياق فعل قلبي يشير إلى شيء حول الحالة الذهنية أو الانطباع الشخصي للمتكلم. مما حفّز ما يمكن تسميته «العَتَمَة المرجعية =referential opacity» (Frawley,2009, p.20) فيتم التشويش على تحديد مرجع التعبير اللغوي، الذي يكون في الأصل واضحًا ومباشرًا. والخاصية النحوية للفعل القلبي تجعل دلالته مؤثرة في «القصد»، وليس «الامتداد»؛ لأنه وإن كان صحيحا فإنّ عملية الإرجاع لم تكن ناجحة. ففي الجملتين إخبار عن إمكانية ألاّ يكون «سيبويه» هو «سيبويه» ويستلزم ذلك عدم تطابق الخصائص القصدية على الامتداد.

إنّ هذا الإشكال في مسألة الإرجاع ناتج عن عدم وجود علاقة واضحة بين التعبيرين المتطابقين

«سيبويه هو سيبويه». ويحفزه الفعل القلبي مما يصح معه إضافة العبارة التالية: «من الممكن ألاّ يكون سيبويه هو سيبويه». وهذه العتمة المرجعية ليست نتيجة لحقائق العالم، لأن المرجع أو الامتداد ثابت في جميع العوالم الممكنة، فهو «اسم جامد». ولكنها ناتجة عن كيفية تمثيل العالم داخل اللغة في الجملة من خلال القصدية المتأثرة بعناصر التركيب النحوي. ويتضح بذلك أن المعنى اللغوي لا يمكن أن يكون بصورة صارمة هو ما يشير إليه التعبير في العالم. فالطريقة التي يتم بها تقديم العالم الخارجي كعالم ممكن في داخل اللغة من الأهمية بمكان في موضوع دراسة المعنى وتفسير علاقته باللغة والفكر (Frawley,2009)

ولكن مع ذلك، لا يمكننا تجاهل أن نظرية «كريبكي» تختص بالمرجع ذي الجوهر، وبمعنى آخر بأسماء الذوات، ويُعبّر عنها في الأدبيات التي تناولت نظريته « بأسماء الأنواع الطبيعية». وهي أسماء الجوهر التي تكون ثابتة في كل عالم ممكن من العوالم التي يصدق عليها الامتداد.

والفكرة في ذاتها هي فكرة مهمة ومفيدة للتحليل الدلالي، على الرغم من صعوبة تطبيقها على أسماء المعاني. ولكن بالإمكان تطويرها والعمل على مواءمتها مع الطبيعة اللغوية للتصورات داخل النص المراد تحليله. لأن اللغة وسيلة تواصل تنقل الأفكار والمفاهيم والمشاعر والعواطف والمواقف. واللغة تتكون من نثر وشعر، وهما معا يشكلان شخصية متكاملة للغة تعكس الجوانب المتنوعة لحياة أبنائها. ولهذا وجدنا اقتباسها في الأدبيات الدلالية.

7. نموذجان تطبيقيان لمسألة التكرار:

وفيما يلي محاولة لتطبيق بعض المفاهيم المستمدة من النظرية على مسألة التكرار في قول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي (المبرد،1997، ج1، ص.40)

في ضوء منهج علم الدلالة اللغوية، حسب (Kate,2000) و (Frawley,2009). وبالاعتماد على المفاهيم والأدوات التي وفّرها (Chellas,1980) و (Kroger,2018, pp. 291- 312) يمكن تحليل قول أبي النجم كما يلي:

«وشعري شعري»: التعبير المتكرر لا يدل على ذات في الحالات العادية. ويمكن ترجمة هذا الجزء من البيت إلى الجملة المنطقية المعبرة عن قانون الهوية: « أ=أ». وهي بهذا حشو، وتحصيل حاصل. فهي بدهية «tautology» اعتمادًا على صحة تركيبها المنطقي. وبهذا الاعتبار لا علاقة له بالقصدية ولا بمفهوم العلاقة بين التعبيرين. ولكن لو اعتبرنا «شعري» محدِّدًا أو اسما جامدًا ورمزه في صيغ المعادلات P ولنفترض مجموعة من العوالم. ويكون التعبير»شعري» اسما جامدًا ورمز عالمه w1 ولنفترض عالما آخر ممكنا تتغيّر فيه الهوية وخواص الشعر: العالم w2. وفي هذا العالم نسخة من شعر أبي النجم P. تختلف عن شعره المعهود في العالم w1 وبهذا تصير المعادلة: « P ≠ P » لتعبر عن انتفاء التساوي في « P » بين العالمين w1 وw2 مما يعتبَر معه نفي الضرورة لدى المُخاطَب عن ملكية الشاعر لشعره المعهود الجزالة. وبالنسبة للشاعر ففي العالم w1 كما في العالم w2 تأكيد على مطابقة الامتداد للمرجع «شعري» في العوالم الممكنة عبر الدالة القصدية لمجموع الخصائص التي تنطبق على التعبير اللغوي «شعري».

إنّ التركيب الإضافي الواقع في طرفي الإسناد يشير إلى مرجع متفرّد، وهو مجموع شعر أبي النجم الذي يمثل كيانا مرجعيا للدلالة. ويمكن اعتبار هذا البيت تعبيرًا عن حقائق ضرورية فكل من الضمير» أنا « والعلم الكنية « أبو النجم « والمركب الإضافي «شعري» جاءت في سياق واحد فهي «أسماء جامدة « تحدد الامتداد للعوالم الممكنة. وإذا اعتبرنا»شعري» اسما جامدًا يُثبِّت مرجعا من داخل اللغة إلى العوالم الممكنة، وهو مرجع تجريدي ولكن له كيانه الذاتي في وجدان الشاعر وعالمه الخاص. وبمعنى آخر: يُصوِّر لنا البيت مفهوما معيّنا عن شعر أبي النجم وأنه كتلة ذاتية الجوهر يمتلكها «أبو النجم» وتصلح امتدادا في العوالم الممكنة، بدليل أنه صالح لأن يُشار إليه في الجملة التأويلية: «أنا أبو النجم كما عهدتموني لم أتغيَّر. وهذا شعري الجزل القوي ثابت كما عهدتموه لم يتغيَّر». وبالتالي التعبير عن حقيقة ضرورية لها امتدادها في العوالم الممكنة؛ وهي أنّه يمتلك شعره الذي يتمثّل في جوهر معيّن له خصائصه الفريدة التي حظيت بانطباع معيَّن لدى المخاطبين قديما. ولدى الشاعر هو انطباع مستمر وثابت بثبات خصائص المعنى القصدي.

ويلمس قارئ البيت أهمية التكرار. ويُحسّ أن الشاعر أراد قيمة إضافية تتجاوز البدهية وتحصيل الحاصل. إلى الدلالة على معرفة ضرورية عن شعر أبي النجم. تتناول شهرة هذا الشعر، وما بلغ الناس من وصفه بالبراعة والفصاحة (البغدادي،1997، ج1، ص.439).

وهنا قد يقول قائل: ما الداعي إلى إنشاء هذا البيت؟ ولماذا اضطُرَّ أبو النجم إلى طرح هذه الفكرة أصلا؟

ولنحاول الإجابة عن التساؤل بإعداد المشهد التالي: الشاعر يقف أمام جمهوره (النُّقّاد أو المخاطبين). وهناك اختلاف بين وجهتي نظر.

- وجهة نظر الشاعر: من الضروري أن (شعري يمتلك خاصية الثبات وعدم التغير= p).
- وجهة نظر المُخاطَبين: شعر أبي النجم الآن ليس هو شعره سابقا. لذا من الممكن أنّ هناك شعران لأبي النجم قديم مشهور بفصاحته وقوته. وحديث يغاير القديم.

والآن بعد إعداد المشهد. لنحاول أولا الإجابة من خلال مبادئ المنطق المُوَجَّه. وإذا اعتبرنا الجملة التأويلية التي أوردناها في ضمن وجهة نظر الشاعر جملة نواة نعتدُّ بها لإنشاء قضية ذات رابط تعتمد مفهوم التكرار بالنسبة لمعادلات مفهوم الضرورة فإن القضية التي لدينا هي: (شعري يمتلك خاصية الثبات على جزالته وشعري يمتلك خاصية الثبات على جزالته). ولنمثل مفهوم الضرورة النسبية (الضرورة بالنسبة لأبي النجم) برمز الصندوق «□» ونفي الضرورة بالنسبة للمخاطبين بالرمزين « ¬ □» وبالتالي:

- (□ (P=P)) (بالنسبة لأبي النجم: هوية شعره « وشعري شعري» ضرورية– تعبير عن حقيقة ثابتة).
- (¬□ (P=P)) (بالنسبة للمخاطبين: هوية شعره»وشعري شعري» ليست ضرورية– اختلاف بين الحقائق).

وبإعادة صياغة التمثيل الرمزي الأساسي على أساس أن P يمثل الجملة «شعري يمتلك خاصية الثبات على جزالته».ومن الناحية المنطقية _ حسب النموذج المستخدم _ يستلزم التكرار أن نعتبر أننا نتعامل مع قضيتين ذريتين. وبهذا يمكن أن يكون التمثيل هكذا: (شعري يمتلك خاصية الثبات على جزالته وشعري يمتلك خاصية الثبات على جزالته) وصيغته: P ∧ P. لأننا في سياق منطقي يركز على فهم البنية المنطقية لقيمة التكرار في التركيب وفهم دوره في إيضاح الحقائق الضرورية. وحسب مفهوم العوالم الممكنة هناك مجموعة من العوالم الممكنة

W = {w1, w2, w3,...} ، وكل عالم ضمن المجموعة هو تصور لكيفية إمكانية أن يكون الواقع. وبما أن ما لدينا هي جملة خبرية تحمل قيم الصدق (صح/خطأ) فإنّنا بحاجة إلى دالة تقييم V لتعيين قيم الصدق للجملة في هذه العوالم. كما يلي:

- V(P, w1) = true ومعناها كون الجملة P صحيحة في العالم w1.
- V(P, w1) = false ومعناها كون الجملة P خاطئة في العالم w1.

وبمعنى آخر: إذا كانت العبارة «□P» صحيحة في العالم w1 فإنّ هذا يدل على أنّ P صحيحة في جميع العوالم ضمن المجموعة W التي ينتمي إليها العالم w1. ومن خلال هذا نستنتج أن الجملة «□ P ∧ P» ستكون صحيحة في العالم w1 فقط إذا كانت P صحيحة في جميع العوالم (بما في ذلك w1) وهي حقيقة ضرورية لدى الشاعر. وإذا قلنا إن «شعري شعري» ضرورية فإننا نعبر عن ذلك بـ (P ∧ P) □. ولأجل أن نقيّم (P ∧ P) □ في العالم w1، يجب أن نقيّم P ∧ P في كل العوالم الممكنة. وبما أن P ∧ P مكافئ منطقياً لـ P، فإن V (P ∧ P, w1) = V (P, w1).

التحليل الدلالي باستخدام أدوات علم الدلالة اللغوية:

1. الامتداد (Extension) والقصد (Intension):

- **الامتداد:** وهو المجموعة الفعلية للأشياء أو الكيانات التي يشير إليها اللفظ في العالم الحقيقي أو في عالم الخطاب اللغوي. وفي هذه الحالة فإنّ الامتداد لكلمة «شعري» هو كيان مرجعي ثابت في عالم التصورات اللغوية. ويمثل مجموعة الأشعار التي أنتجها الشاعر.
- **القصد:** وهو الخصائص أو الصفات أو المفاهيم التي يتضمنها اللفظ وبها يتحدَّد معناه. فالقصد لكلمة «شعري» يشمل خصائص معروفة ومعهودة في شعره. من نحو كونه شعرًا ثابتا، محكم الصياغة، جزل المعاني، قوي الأسلوب.

وعندما يقول الشاعر «وشعري شعري»، فإنه لا يشير إلى امتدادين مختلفين لشعره. فليس لديه مجموعتان منفصلتان من الأشعار كما يفترض الناقد. بل هو يشير إلى نفس الامتداد. وهو كيان مرجعي لمجموع شعره. ويؤكد في هذا البيت على مجموعة من خصائص القصد التي يتميز بها هذا الشعر.

2. التأويلات الممكنة بناءً على الامتداد والقصد:

- **التأكيد على الجودة والتميز:** فقد يكون الشاعر بقوله «شعري شعري» يؤكد على جودة شعره وتميزه عن غيره. فهو لا يقول فقط «هذا شعري»، بل يكررها ليشدد على أنه الشعر الحقيقي. الشعر الجزل. الشعر الذي يستوفي خصائص الشعر الأصيل. وبهذا يتضمن المعنى القصدي معاني الجودة والأصالة والتميز.
- **التعبير عن الاعتزاز والفخر:** فقد يعكس التكرار اعتزاز الشاعر بشعره وفخره به. فهو يرى أن شعره يمثل ذاته وقيمته كشاعر. وبهذا يتضمن المعنى القصدي معاني

الاعتزاز والفخر.

- **الدلالة على الذاتية والخصوصية:** فقد يدل التكرار على مسألة أن هذا الشعر يحمل بصمته الخاصة وأسلوبه المميز الذي لا يشبه غيره. وبهذا يتضمن المعنى القصدي معاني الذاتية والخصوصية والتفرد.

3. العوالم الممكنة (Possible Worlds):

سبق أنّ نظرية العوالم الممكنة تفترض وجود عوالم بديلة للواقع الفعلي. وتُستَخدَم لتحليل المعاني المختلفة التي يمكن أن تحملها الجملة في سياقات أو تصورات مختلفة أو مُناقضة لوجهة نظر المُتكلم. وفي العالم الواقعي يفترض البيت أنّ التعبير اللغوي «شعري» يشير إلى النتاج الشعري الفعلي. ولكن في عوالم ممكنة أخرى يمكن أن يُفترض عالم ممكن يكون فيه شعر الشاعر مختلفًا. أو عالم ممكن يكون فيه مفهوم «الشعر» مختلفًا. فلو كان هناك نقاش أو اختلاف بين الناقد والشاعر حول جوهر شعره في ذلك المقام اللغوي. فقد يستخدم الشاعر هذا التكرار ليؤكد أن نتاجه الشعري في ذلك الموقف يندرج تحت التعريف الثابت المعهود لشعره. فاستخدام التكرار «شعري شعري» يشير إلى عالم ممكن يكون فيه هناك حاجة للتأكيد على هوية شعره في مواجهة تصورات أخرى مناقضة.

الاستنتاج:

1. من خلال التحليل تبيَّن وجود فروق دقيقة في المعنى. وهي مؤشِّرات لسبب إنشاء الجملة «وشعري شعري».
2. تبيَّن وجود اختلاف للقيمة الدلالية بين المسند والمُسْنَدِ إليه.
3. تمثِّل جملة «وشعري شعري» هوية ضرورية كان لابد من النص عليها للتعبير عن الرد على ناقد مُفْتَرَض.
4. يُظهر التحليل أهمية مفاهيم الامتداد والقصد والعوالم الممكنة في عملية تعيين المعاني للمستوى النحوي. وتفسير إسهام المفردات في المعنى التركيبي.
5. يسلط التحليل الضوء على تفسير واضح قابل للثبات والتكرارية للطرائق التي يتمكن بها المتكلم من تكييف معاني اللغة عبر أساليب نظمية.

النموذج الثاني: في ضوء منهج علم الدلالة اللغوية، حسب (Kate,2000) و (Frawley,2009). وبالاعتماد على المفاهيم والأدوات التي وفَّرها (Chellas, 1980) و (Kroger, 2018, pp.291- 312) يمكن تحليل قول ربيعة بن مقروم الضبي:

أَخُوكَ أَخُوكَ مَن يَدْنُو وَتَرْجُو

مَوَدَّتَهُ وَإِن دُعِيَ اسْتَجابَا

(الفارسي، د. تت، ج، ص.281)

« **أَخُوكَ أَخُوكَ** من يدنو...»: هناك إعرابان اثنان لهذا الموضع من البيت (الفارسي، د. ت، ج2، ص.281). 1_«أخوك» الأولى مبتدأ والثانية تابع على البدلية، والاسم الموصول في محل رفع خبر للمبتدأ. 2 _ «أخوك» الأولى مبتدأ والثانية خبر.فيكون الاسم الموصول بدلا من الخبر (البغدادي،1997، ج10، ص.29). والهدف من التحليل هو محاولة توجيه الإعراب الثاني بأسلوب مُسْتوحًى من مفهوم «الامتداد والقصد « وفكرة العوالم الممكنة.

حسب الإعراب الثاني: لابد أن يكون الخبر مكملا للمبتدأ؛ فهو الجزء الذي تتم به الفائدة. وليكون الخبر مفيدا لابد من اعتبار إفادته لمعرفة تتجاوز قيمة الصواب والخطأ. لتفيد معرفة وقيمة ضرورية للجملة الخبرية. يتم بناء بقية النص عليها. وتكون محورًا لتوسعة الكلام، وإضافة أفكار جديدة تغني النص. وتعلي من بلاغة النظم لدى المتلقي. وقانون الهوية «أ=أ» يقتضي أن يكون الحكم تحليليا يُعبِّر عن بدهية. فيكون حشوًا وتحصيل حاصل. وهو بهذا أقرب إلى البدلية أو التوكيد اللفظي. ولا يضيف إلى القيمة المعرفية التي يشعر بها من يقرأ البيت. ويتعاظم لديه هذا الشعور ببقية عباراته. وعضَّده (الفارسي) و (البغدادي) لما ذكرا الوجه الثاني للإعراب. فمهمتنا الآن هي أن نحاول إثبات أهمية الإعراب الثاني بمنهج دلالي يعتمد أدوات الامتداد والقصد والعوالم الممكنة.

تبيَّن لنا في النموذج الأول أهمية مفهوم «الامتداد والقصد « الذي يُعتبر فرعا عن نظرية «فريجه» في «الإفادة والإشارة». كذلك تبين لنا أهمية مبدأ «العوالم الممكنة» لـ «كريبكي» كأداة تأويلية للمعنى التركيبي. عندما تعاملنا مع P كاسم جامد يشير إلى كيان ثابت. وأنّ الجملة» وشعري شعري» ليست تعبيرا عن قيمة تكرار تحليلي، بل هي تعبير عن حقيقة ضرورية في العوالم التي كوّنها البيت السابق حول طبيعة P ∧ P والآن لننتقل إلى النموذج الذي بين أيدينا.

في هذا البيت نجد الجمل التالية:» مَن يَدْنُو، وَتَرْجُو مَوَدَّتَهُ، وَإِن دُعِيَ اسْتَجابَا «: هذه الجمل الثلاثة تشكل تعريفا قصديا في عالم مثالي كوَّنه فكر الشاعر للأخ الحقيقي. والتعريف القصدي تمثله الخصائص التعريفية اللازمة ويوفرها التركيب النحوي لتعيين المرجع الذي يدل عليه التعبير اللغوي بطريق الإشارة إليه بشكل صحيح (Crystal,2008, p.248). فالجملتان: «من يدنو وترجو مودته» لهما خاصية أن يكون الأخ قريبًا منك، وتتوقع منه المودة. والجملة الشرطية: «وإن دعي استجابا» لها خاصية أن يكون شرط الأخوة الحقيقية هو استجابة النداء في وقت الحاجة.

فهذا البيت يقدم تعريفًا دلاليًا قصديا على نمط التعريف المعجمي لمفهوم الأخوة الحقيقية في العالم المثالي الذي كوَّنه البيت. ويتحدّد هذا المفهوم من خلال الخصائص العاطفية والسلوكية للأخ والتي نصّ عليها الشاعر في البيت.

ويبدو أن الصعوبة هنا في هذا البيت أقل مما في البيت

السابق؛ حيث الاسم « أخ» يشير إلى ذات أو جوهر مادي للمرجع. ولكن مع ذلك فإن التركيب الإضافي « أخوك» وتكراره الشكلي في البيت مع الخصائص التعريفية، يلزمنا اعتبار كيان تجريدي مصاحب للنوع الطبيعي الذي يدل عليه الاسم « أخ». فالأخ في عالم الشاعر هو ذات معاينة، ولكن هذه الذات لا ينطبق عليها التعبير اللغوي في العالم الذي كونّه البيت إلا إذا استوفى خصائص دالَّة القصد لتأخذه امتدادا للمرجع _ وهو أخو المخاطَب في البيت مما يقتضي اعتبار الخصائص الضرورية ليصدق الإخبار عن المبتدأ. فيقوم الاسم مقام المُسَمَّى في داخل اللغة. ويتم تعريفه قصديا بتلك الخصائص. وبالتالي يمكن اعتبار البيت تعبيرًا عن حقيقة ضرورية، وهي أن أخا المُخَاطَب هو الذي يتصف بهذه الخصائص.

إعداد مشهد التحليل:

وجهة نظر الشاعر: أخو المخاطب بالضرورة هو أخوه الذي تعيّنهُ الخصائص المنصوص عليها في البيت.

وجهة نظر المخاطب: أخو المخاطب ليس بالضرورة هو أخوه الذي تعيّنهُ الخصائص المنصوص عليها في البيت.

- $\Box(A=A)$ (بالنسبة للشاعر يرى أن «أخوك أخوك» ضرورية في جميع العوالم الممكنة).
- $\neg\Box(A=A)$ (بالنسبة للمخاطب لا يرى أن «أخوك أخوك» ضرورية في جميع العوالم الممكنة).

وبإعادة صياغة التمثيل الرمزي الأساسي على أساس أن A يمثل قضية نواة، وهي: « أخوك من يدنو وترجو مودته وإن دعي استجابا». وكما سبق، فإننا في سياق منطقي يركز على فهم البنية المنطقية لقيمة التكرار في البيت. ونريد توضيح مفهوم الحقيقة الضرورية التي يبتغيها الشاعر من التكرار. لذا نجعل الجملة التأويلية هكذا: (أخوك من يدنو وترجو مودته وإن دعي استجابا وأخوك من يدنو وترجو مودته وإن دعي استجابا) ونترجمها بالصيغة $A \wedge A$. وحسب مفهوم العوالم الممكنة هناك مجموعة من العوالم الممكنة $W = \{w1, w2, w3,...\}$ ، وكل عالم ضمن المجموعة هو تصور لكيفية ما يمكن أن يكون عليه الواقع. وبما أن ما لدينا هي جملة خبرية تحمل قيم الصدق (صح/خطأ) فإننا بحاجة إلى دالة تقييم V لتعيين قيم الصواب للجملة في هذه العوالم. كما يلي:

- $V(A, w1) = true$ ومعناها كون الجملة A صحيحة في العالم w1.
- $V(A, w1) = false$ ومعناها كون الجملة A خاطئة في العالم w1.

وبمعنى آخر: إذا كانت العبارة « $\Box A$ » صحيحة في العالم w1 فإنّ هذا يدل على أنّ A صحيحة في جميع العوالم ضمن المجموعة W التي ينتمي إليها العالم w1. ومن خلال هذا نستنتج أن الجملة «$\Box(A \wedge A)$» ستكون صحيحة في العالم w1 فقط إذا كانت A صحيحة في جميع العوالم (بما في ذلك w1) وهي حقيقة ضرورية لدى الشاعر. وإذا قلنا إن «أخوك أخوك» ضرورية فإننا نعبر عن ذلك بـ $\Box(A \wedge A)$. ولأجل أن نقيّم $\Box(A \wedge A)$ في العالم w1، يجب أن نقيّم $A \wedge A$ في كل العوالم الممكنة. وبما أن $A \wedge A$ مكافئ منطقي لـ A، فإن $V(A \wedge A, w1) = V(A, w1)$.

وقول الشاعر «أخوك أخوك» تعبير عن قيمة مثالية للأخوة. وتأويل التكرار بالضرورة في $(\Box A)$ في هذا السياق يعطي النص قيمة معيارية. ويحدد تعريفا ثابتا لما يجب أن تكون عليه الأخوة الحقيقية. وأسلوب التكرار في الجملة: «أخوك أخوك» يعزز القيمة المعيارية ويؤكدها، ويجعل وَقْعَ البيت لدى المُتلقِّي أقوى من مُجَرَّد القول: « أخوك من يدنو وترجو مودته وإن دعي استجابا» لأننا _ حسب النموذج المستخدم _ نتعامل مع قضيتين ذريتين لا قضية واحدة.

ثانيا:التحليل الدلالي باستخدام أدوات علم الدلالة اللغوية:

1. الامتداد (Extension) والقصد (Intension):

- يشير الامتداد لكلمة «أخوك» إلى الشخص الذي تربطه بالمُخاطَب رابطة الأخوة.
- دالّة قصد المركب الإضافي»أخوك» مقيَّدة ببقيَّة جمل البيت. وتوفرِّ الخصائص التي يجب أن يتحلى بها أخو المُخَاطَب: القرب، والمودة، والاستجابة عند الحاجة.
- تحليل التكرار: عندما يكرر الشاعر كلمة «أخوك»، فإنه لا يشير إلى شخصين مختلفين، بل يؤكد على القصد من الأخوة الحقيقية. ويشدد على الصفات التي يجب أن يتمتع بها من يتطابق معه الاسم «أخ» ليكون جديرًا بهذا الاسم لدى المُخاطَب في جميع العوالم الممكنة التي تأخذ فيها دالّة القصد مرجعا شخصا معيّنا كامتداد لها نظرًا لانطباق مجموعة خصائص الأخوة المنصوص عليها في البيت عليه. وبدونها لا تتعيَّن ذاته مرجعا للامتداد في العوالم الممكنة.

2. التأويلات الممكنة بناءً على الامتداد والقصد:

- التأكيد على جوهر الأخوة: حيث يهدف الشاعر إلى تحديد جوهر الأخوة الحقيقية، وتمييزها عن العلاقات التي قد تحمل نفس الاسم ولكنها تفتقر إلى الصفات الأساسية.
- التعبير عن قيمة الأخ الحقيقي: يبرز الشاعر قيمة الأخ الذي يجسد الصفات المثالية للأخوة، ويحث على تقدير هذه العلاقة.

3. العوالم الممكنة (Possible Worlds):

- عالم مثالي للأخوة: يتصور الشاعر عالما مثاليًا للأخوة، حيث يكون الأخ دائمًا قريبًا، ومحبًا، ومستجيبًا. هذا العالم هو المعيار الذي يقيس به الشاعر علاقة الأخوة في العالم الفعلي.

- عوالم مختلفة للأخوة: يمكن أن يتصور المُخاطَب عوالم مختلفة للأخوة، حيث تتفاوت العلاقات الأخوية في قربها ومودتها واستجابتها. وفي بعض هذه العوالم، قد تكون العلاقات الأخوية سطحية أو متباعدة. ولا تحمل من معاني الأخوة حسب معيار البيت سوى الاسم فقط.

4. الاستنتاج:

1. يستخدم الشاعر تكرار كلمة «أخوك» للتأكيد على القصد من الأخوة الحقيقية، وتمييزها عن العلاقات التي قد تحمل نفس الاسم ولكنها تفتقر إلى الصفات الأساسية حسب المعيار المثالي الذي وضعه البيت.
2. من خلال التحليل تبيَّن وجود فروق دقيقة في المعنى. وهي مؤشِّرات لسبب إنشاء الجملة «أخوك أخوك».
3. تبيَّن وجود اختلاف للقيمة الدلالية بين المسند والـمُسْنَدِ إليه.
4. تمثِّل جملة»أخوك أخوك» هوية ضرورية كان لابد من النص عليها ردًّا على وجهة نظر مخالفة. بتقديم معيار مثالي ثابت يجب أن تسعى العلاقات الأخوية إلى تحقيقه. وهذا المعيار يمثل العالم الذي أنشأه البيت.
5. يُظهر التحليل أهمية مفاهيم الامتداد والقصد والعوالم الممكنة في عملية تعيين المعاني للمستوى النحوي. وتفسير إسهام المفردات في المعنى التركيبي.

الخاتمة:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. تمثَّل الهدف الأساسي من معالجة علاقة التعبير اللغوي بالمعنى لدى «فريجه» في إنشاء نظرية للمعنى في إطار معرفي موضوعي غير مبنية على علاقات تعسفية اعتباطية أو ذاتية انطباعية. لتصلح أن تكون موضوعًا للمعرفة. وتمثيلا لطريقة استخدام الرموز والتعبيرات اللغوية.
2. جاءت مقالة «Über Sinn und Bedeutung» ردَّة فعل على الإشكالية المتعلقة بموضوعية الأداء الدلالي للتعبيرات اللغوية. وتأسست فيها مناقشة قضية جزئي المعنى الإفادة والإشارة من خلال مسألة جملة الهوية (identity statement) في ضوء نظرية المعرفة.
3. تبرز أهمية نظرية «فريجه» حول الإفادة والإشارة في كون التعبيرات اللغوية المختلفة نائبة عن نفس المرجع مع اختلاف معانيها. وما يضيفه هذا التمييز في مسألة فهم القضايا المعرفية والمنطقية.
4. لم تخلُ نظرية «فريجه» من بعض الإشكالات والتساؤلات التي دفعت الدراسين إلى البحث في آفاق جديدة لهذه النظرية. وأحد هذه التوجهات الهامة تمثل في ظهور مفهومي القصد (Intension) والامتداد (Extension).
5. يمثل مفهوما القصد (Intension) والامتداد (Extension) فرعا من النظرية الأساسية للإفادة والإشارة. والانتقال من ثنائية «الإفادة والإشارة» إلى ثنائية «القصد والامتداد» ليس قطيعة تامة مع نظرية «فريجه». وإنما هو مجال يسعى إلى تقديم أدوات تحليلية أكثر تفصيلًا ودقة. في مسعًى إلى تقديم إطار تحليلي جديد يتصف بمنظور أعمق للعلاقة بين أشياء العالم ومفاهيمها داخل اللغة.
6. الامتداد في الإطار النظري لعلم الدلالة اللغوية: هو جزء المعنى المرتبط بمجموعة = set من الأشياء التي يشير إليها التعبير اللغوي بفضل التمثلات المتعددة لاستعماله التركيبي، وما يتعلق به من ظواهر دلالية.
7. في الدلالة اللغوية تُعتبَر مسألة التمييز بين المعنيين القصدي والامتدادي ركنا أساسيا في تحليل معاني الجمل اللغوية. ويرتبط المعنيان القصدي والامتدادي ارتباطًا وثيقًا؛ فالمعنى القصدي يحدِّد للمعنى الامتدادي نطاقه التصوري من داخل اللغة، وعبر إمكاناتها الطبيعية. ويعمل على تثبيت الامتداد عند إسقاطه على العوالم الممكنة لمقام التواصل اللغوي.
8. إن «العوالم الممكنة» مصطلح يشير إلى طرق افتراضية يمكن أن يكون عليها مقام التواصل اللغوي. وبذلك يكون هذا المفهوم أداة تحليلية مهمة لفهم آليات الدلالة اللغوية وفهم كيفية عمل الدلالة في مجال الإشارة والمرجع حيث لا يقتصران على العالم الفعلي، بل يمتدان ليشملا طرقًا افتراضية للوجود، مما يمنح فهمًا أعمق لطبيعة المعنى.
9. تبيَّن في سياق مفهوم «العوالم الممكنة» أن امتداد الأسماء والتعبيرات اللغوية قد يتغير من عالم إلى آخر، حيث يمكن لنفس التعبير أن يشير إلى كيانات مختلفة في عوالم افتراضية متعددة، بينما يظل القصد بمثابة المحدد الثابت للمعنى عبر هذه العوالم.
10. بين جمل الهوية مثل «سيبويه هو صاحب الكتاب» و «سيبويه هو سيبويه»، يعتمد صدق الاستبدال على التعيين الثابت للمرجع في العالم الفعلي، حيث يتطابق القصد مع الامتداد.

التوصيات:

1. إجراء مزيد من الدراسات اللغوية الدلالية التي تربط بين مفاهيم الإفادة والإشارة، والعوالم الممكنة، والقصد والامتداد.
2. تحليل الظواهر اللغوية عبر إجراء المزيد من البحوث التطبيقية، ضمن إطار نظري يجعل مفاهيم العوالم الممكنة، والقصد والامتداد أدوات أساسية في عملية التحليل الدلالي.

المراجع:

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. (تحقيق: محمد عبد السلام هارون).

الفارسي، زيد بن علي. (د.ت). شرح كتاب الحماسة. دار الأوزاعي.

المبرد، محمد بن يزيد. (1997). الكامل في اللغة والأدب. دار الفكر العربي.

Brown.K & Miller.J.(2013). The Cambridge Dictionary of

Linguistics. Cambridge University Press.

Bussmann, H. (1998). Routledge dictionary of language and linguistics. Routledge.

Carnap, R. (1947). Meaning and necessity. University of Chicago Press.

Chellas, B. (1980). Modal logic: An introduction. Cambridge University Press.

Chierchia, G., & McConnell-Ginet, S. (1990). Meaning and grammar: An introduction to semantics. MIT Press.

Cruse, D. A. (2000). Meaning in language: An introduction to semantics and pragmatics. Cambridge University Press.

Dummett, M. (1973). Frege: Philosophy of language. Harper & Row.

Fitch, G. W. (2004). Saul Kripke. Acumen Publishing.

Frawley, W. (2009). Linguistic semantics. Routledge.

Garson, J. (2013). Modal logic for philosophers (2nd ed.). University of Houston.

Geach, P., & Black, M. (1960). Philosophical writings of Gottlob Frege. Basil Blackwell.

Hauser, R. (1982). A constructive approach to intensional contexts. Institut für Deutsche Philologie, Ludwig Maximilian Universität München. pp337 -372.

Horecky, J. (1997). Intension and extension of a term. Human Affairs, 7(2), 134–140.

Horwich, P. (2006). The nature of meaning. In M. Devitt & R. Hanley (Eds.), The Blackwell guide to the philosophy of language (pp. 43–57). Blackwell Publishing.

Hugh. Lacey. (2017). «Distinguishing Between Cognitive And Social Values». Current Controversies In Values And Science. Swarthmore College.

Kearns, K. (2000). Semantics. Palgrave Macmillan.

Kemp, G. (2013). What is this thing called philosophy of language? Routledge.

Kroeger, P. (2018). Analyzing meaning: An introduction to semantics. Berlin: Language Science Press.

Lavers, G. (2006). A priori knowledge: Linguistic aspects. In K. Brown (Ed.), The encyclopedia of language and linguistics (Vol. 1, pp. 1–3). Elsevier (2nd ed.).

Lewis,David.(2004).General semantics.in: Davis, S., & Gillon, B. S. (Eds.),Semantics: A reader. Oxford University Press.

Lyons, J. (1977). Semantics (Vol. 1). Cambridge University Press.

Makin, G. (2000). The metaphysicians of meaning. Routledge.

Malmkjær, K. (1991). The linguistic encyclopedia. Routledge.

McGinn, C. (2015). Philosophy of language. Massachusetts Institute of Technology Press.

Ogden, C. K., & Richards, I. A. (1923). The meaning of meaning. Harcourt, Brace.

Potter, M. (2010). The Cambridge companion to Frege. Cambridge University Press.

Sullivan, A. (2010). Reference: Philosophical theories. In A. Barber & R. Stainton (Eds.), Concise encyclopedia of philosophy of language and linguistics (pp. 637–644). Elsevier.

Textor, M. (2011). Frege on sense and reference. Routledge.

Thiel, C. (1968). Sense and reference in Frege›s logic. Springer.

Pater, W., & Swiggers, P. (2006). Frege, Gottlob. In K. Brown (Ed.), The encyclopedia of language and linguistics (Vol. 4, pp. 626–628). Elsevier (2nd ed.).

Journal of Human Sciences
At Hail University

جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

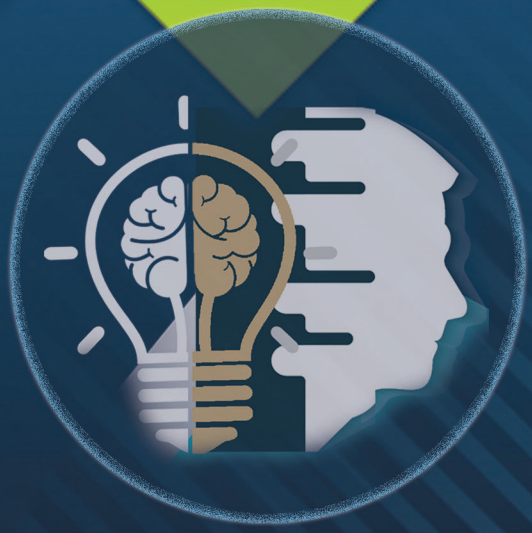

Eighth year, Issue 28
Volume 2, December 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658